



DOI: <https://doi.org/10.63226/majmaa.v57i1.5804>

ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني في كتابه أحكام القرآن "جمعًا ودراسة"

["Ibn al-Furrās's Preferences on Makki and Madani Classification in His Work Aḥkām al-Qur'ān: Compilation and Analysis."]

Nouf bint Nasser Al-Ghuraibi

Assistant Professor in the Department of the Qur'an and Sunnah at Umm Al-Qura University.

nngoribi@uqu.edu.sa

الملخص

جاء البحث بعنوان: "ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني في كتابه أحكام القرآن: جمعًا ودراسة"، وتكمن مشكلته في كون معرفة المكي والمدني من أهم علوم القرآن؛ لدوره الكبير في معرفة الناسخ والمنسوخ، وهو أمر مهم للباحثين؛ لما يترتب عليه من ثمرات في معرفة الأحكام الشرعية، وهدف البحث إلى بيان ترجيحات ابن الفرس ومنهجه في المكي والمدني في كتابه، وترجع أهمية الموضوع وسبب اختياره إلى مكانة كتاب ابن الفرس؛ فقد نال مكانة عالية لدى العلماء وطلاب العلم، وإلى الرغبة في بيان الرأي الراجح في مسائل هذا البحث، واعتمدت على المناهج: الاستقرائي والوصفي والتحليلي والاستنباطي، وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين، تناولت في التمهيد ترجمة ابن الفرس، والتعريف بكتابه، وتعريف الترجيحات، أما المبحث الأول فتناولت فيه تعريف المكي والمدني، وفائدة معرفته، وتناولت في المبحث الثاني ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني التي بلغت ستة ترجيحات في سور: يس والفتح والرحمن والصف والجمعة والبينة، وذكرت في خاتمة البحث أهم النتائج، ومنها: أن ابن الفرس عمل على تمييز المكي والمدني متبعًا التعريف المشهور لهما عند العلماء، وأنه رجح مذهب الجمهور في مدينة سور الفتح والصف والجمعة، ومكية سورتي يس والرحمن، وخالفهم في القول بمكية سورة البينة، والجمهور على أنها مدنية.

الكلمات المفتاحية: الجمهور، البينة، الهجرة، الحديبية، عباس.

ABSTRACT

The study is titled: “Ibn al-Furrās’s Preferences on Makki and Madani Classification in His Work Ahkām al-Qur’ān: Compilation and Analysis.”, The research problem arises from the fact that identifying Makki and Madani revelations is among the most important sciences of the Qur’an due to its significant role in determining abrogating and abrogated texts a matter essential for every researcher because of its impact on understanding legal rulings, The study aims to clarify Ibn al-Furrās’s preferences and methodology regarding Makki and Madani classification in his book. The importance of the topic and the reason for choosing it lie in the scholarly value of Ibn al-Furrās’s work, which has earned high regard among scholars and students of knowledge, as well as the desire to highlight the strongest opinions concerning the issues discussed, The research relies on inductive, descriptive, analytical, and inferential methodologies. It is divided into an introduction, a preliminary section, and two main chapters. The preliminary section covers a biographical sketch of Ibn al-Furrās, an introduction to his book, and a definition of “preferences” (tarjīḥāt). The first chapter discusses the definitions of Makki and Madani and the benefits of identifying them. The second chapter examines Ibn al-Furrās’s preferences in this field, which total six cases in the surahs: Yā Sīn, al-Faḥ, al-Raḥmān, al-Ṣaff, al-Jumu‘ah, and al-Bayyinah, The conclusion presents the main findings, including: Ibn al-Furrās sought to distinguish between Makki and Madani surahs based on the well-known definitions adopted by scholars. He favored the majority opinion regarding the Medinan classification of al-Faḥ, al-Ṣaff, and al-Jumu‘ah, and the Meccan classification of Yā Sīn and al-Raḥmān. However, he disagreed with them concerning al-Bayyinah, arguing it is Meccan while the majority holds it to be Medinan.

Keyword: *Majority opinion, al-Bayyinah, migration, Hudaybiyyah, Abbās..*

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد: فإنه لا يخفي على أحدٍ ما قام به علماء المسلمين في كل زمان ومكان من جهود عظيمة في خدمة كتاب الله الكريم؛ فلا يُعرفُ كتابٌ اعتنى به أتباعه اعتناءً المسلمين بكتاب الله تعالى حفظًا وتلاوةً، ومدارسًا وتدريسًا، وشرحًا وتفسيرًا، وتأليفًا في علومه، وبيانًا لأحكامه منذ أن نزل على نبينا محمد ﷺ وحتى يومنا هذا، وكان مما أَلَّفَهُ علماء المسلمين خدمةً لعامة المسلمين وطلاب العلم كتب التفسير وعلوم القرآن، وقد تنوعت مناهج المفسرين واتجاهاتهم في تفاسيرهم، ومن هذه الاتجاهات التفسير الفقهي، وهي كتب أحكام القرآن، ومن أهمها كتاب (أحكام القرآن) لابن الفرس، وهو كتاب جليل القدر، عظيم الفائدة.

وقد اهتم ابن الفرس فيه ببيان المكي والمدني في بداية حديثه عن الأحكام الواردة في كل سورة، وكان يرجح ما يراه راجحًا عند الاختلاف، وقد رأيت أن أجمع هذه الترجيحات وأدرسها في بحث بعنوان: (ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني في كتابه أحكام القرآن "جمعًا ودراسة").

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن معرفة المكي والمدني من علوم القرآن النقلية التي لا تخضع لاجتهاد المفسرين، وقد اختلف العلماء في مكية بعض السور ومدنيتها؛ لذا جاءت فكرة هذا البحث، وهي دراسة ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني في كتابه (أحكام القرآن)، وذكر أقوال غيره من العلماء وأدلتهم في مسائل البحث، مع ترجيح ما يبدو راجحًا بالدليل.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس في هذا البحث: ما مظاهر عناية ابن الفرس بمعرفة المكي والمدني في السور التي تناولها في كتابه؟
ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. من الإمام ابن الفرس؟ وما قيمة كتابه (أحكام القرآن)؟
2. ما ضابط المكي والمدني؟ وما فائدة معرفته؟
3. ما ترجيحات الإمام ابن الفرس في المكي والمدني من خلال كتابه (أحكام القرآن)؟ وما منهجه في ذلك؟

أهداف البحث:

الهدف الرئيس لهذا البحث: إبراز مظاهر عناية ابن الفرس بالمكي والمدني في السور التي تناولها في كتابه.
كما يهدف البحث إلى ما يأتي:

1. الترجمة للإمام ابن الفرس، والتعريف بكتابته (أحكام القرآن).

2. توضيح ضابط المكي والمدني، ودكر فوائده معرفة هذا العلم.

3. بيان ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني في كتابه (أحكام القرآن)، وتوضيح منهجه فيها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1. شرف علوم القرآن -ومنها المكي والمدني-؛ لتعلقه بأشرف الكلام، وهو القرآن الكريم.
2. ما يترتب على معرفة المكي والمدني من ثمرة في معرفة الأحكام الشرعية.
3. حاجة المشتغلين بعلوم القرآن الكريم والفتيا إلى معرفة المكي والمدني؛ إذ هو من أهم العلوم المتعلقة بالقرآن.
4. أهمية كتاب (أحكام القرآن) لابن الفرس؛ فقد نال مكانة عالية لدى العلماء وطلاب العلم.
5. مكانة العلامة ابن الفرس الأندلسي وإمامته وتفننه في شتى العلوم، ولا سيما علوم القرآن.
6. الرغبة في بيان الرأي الراجح في كل مسألة من المسائل التي رجحها العلامة ابن الفرس.

مصطلحات البحث:

الترجيح لغة: مصدر من الفعل رَجَحَ، وهو تغليب كفة شيء على شيء، ومنه أَرْجَحَ الميزان أي: أثقله حتى مَالَ، فالترجيح التثقيب والتفضيل والميلان، وهو الشيء الذي يزيد على شيء آخر، وقد تكون الزيادة مادية أو معنوية، وما يبين هذا التفاضل بين الشيئين هو الترجيح⁽¹⁾.

واصطلاحًا: تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل، أو لتضعيف أو ردّ ما سواه⁽²⁾.

والمكي لغة: نسبة إلى مكة، **واصطلاحًا:** ما نزل قبل الهجرة وإن كان نزوله بغير مكة كالطائف وعرفة⁽³⁾.

(1) ينظر: الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، كتاب العين، (دار ومكتبة الهلال) ج3، ص78، والأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الهروي، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م)، ج4، ص86، والجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ-1987م)، ج1، ص364.

(2) ينظر: الحري حسين بن علي، قواعد الترجيح عند المفسرين، (الرياض: دار القاسم، ط1، 1417هـ)، ج1، ص35.

(3) ينظر: ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، فضائل القرآن، (مكتبة ابن تيمية، ط1، 1416هـ)، ص37، والزرکشي بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بھادر، البرهان في علوم القرآن، (مصر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1376هـ-1957م)، ج1، ص187، وابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، العجّاب في بيان الأسباب، (السعودية: دار ابن الجوزي) ج1، ص243، والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيقان في علوم القرآن، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ-1974م)، ج1، ص37.

والمديني لغةً: نسبة إلى المدينة، واصطلاحًا: ما نزل بعد الهجرة وإن كان نزوله بغيرها من الأماكن التي دخلها النبي ﷺ كمكة أو عرفة أو أماكن الغزوات⁽⁴⁾.

الدراسات السابقة:

لم أقف - في حدود اطلاعي - على دراسة تناولت ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني من خلال كتابه (أحكام القرآن)، وقد وقفت على دراسات تناولت موضوعات أخرى عند ابن الفرس في هذا الكتاب، وبيان ذلك فيما يأتي:

1. منهج ابن الفرس في ترجيحاته في التفسير من خلال كتابه أحكام القرآن، ماجستير للباحثة: البندري

بنت عبد الرحمن الهويل، إشراف: أ.د حسين بن محمد بن إبراهيم، من قسم القرآن وعلومه، بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام 1431هـ.

الفرق بين بحثي وهذه الدراسة: ذكرت الباحثة في رسالتها طرق الترجيح ومصطلحاته ووجهه عند ابن الفرس، ومنهجها فيها، ثم بينت القيمة العلمية لهذه الترجيحات، وذكرت نماذج على هذه الترجيحات دون دراسة. أما بحثي فمختص بحصر الترجيحات في المكي والمدني مع دراسة كل مسألة بذكر آراء العلماء فيها وأدلتهم مع ترجيح ما يبدو راجحًا بالدليل؛ فالاختلاف من حيث الحصر وطريقة الدراسة.

2. استدراكات ابن الفرس على ابن عطية جمعًا ودراسة، ل. د. حمدان بن لافي العنزي، وهو بحث محكم

منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد (198)، المجلد (55)، عام 2021م.

الفرق بين بحثي وهذه الدراسة: خص الباحث استدراكات ابن الفرس على ابن عطية بالدراسة، وذكر أنها ثمانية استدراكات فقط، أما بحثي فخاص بالترجيحات في المكي والمدني، وليس فيها استدراكات؛ لذلك فالموضوعان مختلفان.

منهج البحث:

اعتمدت في البحث على المناهج: الاستقرائي والوصفي والتحليلي والاستنباطي، أما الاستقرائي ففي جمع الترجيحات موضوع البحث، وأما الوصفي ففي ذكر أقوال العلماء وأدلتهم، وأما التحليلي ففي ترجيح ما يبدو راجحًا بالدليل، وأما الاستنباطي ففي استنباط منهج ابن الفرس في الترجيح.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تنحصر في ترجيحات ابن الفرس في كتابه (أحكام القرآن) فيما يتعلق بالمكي والمدني فقط من أول الكتاب إلى آخره، وعدد هذه الترجيحات: ستة (6) ترجيحات.

(4) ينظر: المصادر السابقة.

الحدود الزمانية: عاش ابن الفرس في القرن السادس الهجري؛ فهو متوفى في العقد الأخير من هذا القرن، لكن الموضوع يتناول أقوال المفسرين قبله وبعده في مسائل البحث، ولا توجد حدود مكانية للبحث.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع على النحو الآتي:

أما المقدمة ففيها: مشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، وحدوده، وأدواته، وخطته.

التمهيد: الترجمة لابن الفرس، والتعريف بكتابه (أحكام القرآن)، وتعريف الترجمات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الترجمة لابن الفرس.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب (أحكام القرآن) لابن الفرس.

المطلب الثالث: تعريف الترجمات، والفرق بين الترجيح والاختيار.

المبحث الأول: تعريف المكي والمدني، وفائدة معرفته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المكي والمدني.

المطلب الثاني: فائدة معرفة المكي والمدني.

المبحث الثاني: دراسة ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: ترجيحه القول بمكية قوله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

المطلب الثاني: ترجيحه نزول سورة الفتح على النبي ﷺ في انصرافه من الحديبية.

المطلب الثالث: ترجيحه القول بمكية سورة الرحمن.

المطلب الرابع: ترجيحه القول بمدنية سورة الصف.

المطلب الخامس: ترجيحه القول بمدنية سورة الجمعة.

المطلب السادس: ترجيحه القول بمكية سورة البينة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

التمهيد: الترجمة لابن الفرس، والتعريف بكتابه (أحكام القرآن)، وتعريف الترجيح.

المطلب الأول: الترجمة لابن الفرس.

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته:

هو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد الخزرجي الغرناطي، يُعرف بابن الفرس، ويُكنى أبا محمد⁽⁵⁾.

ثانياً: طلبه العلم ومؤلفاته:

طلب ابن الفرس العلم فسمع جده، وتلمذ على أبيه، وتفقه به في الحديث وأصول الفقه وعلم الكلام، وقد أجاز له الكثير من المشايخ، فمنهم من أجازاه مطلقاً، ومنهم من أجاز له ما رواه وألفه⁽⁶⁾.

ومن مؤلفاته: أحكام القرآن، وأدب القضاء، ومسائل الخلاف في النحو، واختصر كلاً من: الأحكام السلطانية، والنسب لأبي عبيد بن سلام، وناسخ القرآن ومنسوخه لابن شاهين، والمحتسب لابن جتي، وألف كتاباً في المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة، وكتاباً في صناعة الجدل، ورد على ابن غرسية في رسالته في تفضيل العجم على العرب⁽⁷⁾.

ثالثاً: شيوخه:

سمع جده أبا القاسم، وأباه أبا عبد الله، وسمع أبا الوليد بن بقوة، وأبا محمد بن أيوب، وأبا عامر بن شروية، وأخذ عنه ببلنسية السير لابن إسحاق، وأبا الوليد بن الدباغ، وأبا الحسن بن هذيل، وأخذ عنه القراءات، وعن أبي بكر بن الخلف وغيرهم، وأجاز له طائفة كبيرة، من أعيانهم أبو الحسن بن مغيث، وأبو القاسم بن بقي، وأبو عبد الله بن مكّي، وأبو محمد اللخمي، وأبو مروان الباجي، وأبو بكر بن فندلة، وأبو الحسن بن الباذش، وأبو عبد الله بن معمر، وأبو القاسم بن ورد، وأبو الحسن شريح بن محمد، وأبو بكر بن العربي، وأبو محمد الوحيد، وأبو الحجاج القضاعي، وأبو محمد الرشايطي، ومن أهل المشرق أبو علي ابن العرجاء، وأبو المظفر الشيباني، وأبو سعد الجيلي،

(5) ينظر: ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، التكملة لكتاب الصلة، المحقق: عبد السلام الهراس، (بيروت: دار الفكر للطباعة، دط، 1415هـ-1995م) ج3، ص127، وابن الخطيب أبو عبد الله محمد السلماني اللوشي الأندلسي الشهير بلسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج3، ص415، والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (صيدا: المكتبة العصرية)، ج2، ص116، وحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، (إستانبول: مكتبة إرسيك، 2010م)، ج2، ص309.

(6) ينظر: المصادر السابقة، والمراكشي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي، السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، (بيروت: دار الثقافة، 1965م)، ج1، ص58.

(7) ينظر: ابن الخطيب، الإحاطة، ج3، ص416، والفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ-2000م)، ص190، وكحالة عمر رضا، معجم المؤلفين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ومكتبة المثنى)، ج6، ص196.

وأبو بكر بن عثير الشرواني، وأبو طاهر السلفي، وأبو عبد الله المازري من أهل المهديّة، وغيرهم⁽⁸⁾.

رابعاً: تلاميذه:

روى عنه ابنه أبو يحيى عبد الرحمن، وأبو أحمد جعفر بن أبي الحسين بن زعرور، وأبو إسحاق بن عبد الله بن قسوم، وأبو بكر بن عبد النور، وأبو بكر بن عتيق اللاردي، وأبو جعفر بن زكريا بن مسعود، وأبو جعفر بن عبد المجيد الجيار، وأبو الحسن بن الجنان، وأبو الحسن بن القطان، وأبو الحسن بن قطال، وأبو الحسن بن واجب، وأبو الحسن بن أبي محمد بن يحيى، وأبو الحسين عبيد الله بن عاصم، وأبو الربيع بن سالم، وأبو سليمان بن حوط الله، وأبو عبد الله التجيبي، وابن عبد الحق التلمسني، وأبو العباس بن الرومية، وأبو العباس بن هارون، وأبو عمرو بن سالم، وأبو عمرو سعد بن محمد بن عزيز، وأبو القاسم محمد بن عبد الواحد الملاحي، وأبو القاسم محمد بن عامر بن فرقد، وأبو القاسم محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الحاج، وأبو محمد بن حوط الله، وأبو محمد بن محمد الكواب، وأبو الوليد بن الحاج، وأبو يحيى هانئ، وحدث عنه بالإجازة أبو بكر بن محرز، وأبو العباس العزفي، وأبو القاسم بن الطيلسان⁽⁹⁾.

سادساً: وفاته:

توفي عند صلاة العصر من يوم الأحد الرابع من جمادى الآخرة سنة (597هـ)، ودفن خارج باب البيرة، وحضر جنازته بشرٌ كثيرٌ لا يُحصى كثرة⁽¹⁰⁾.

أما مولده فقيل: كان سنة (524هـ)، وقيل: سنة (525هـ)، وهو من أهل غرناطة⁽¹¹⁾.

(8) ينظر: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج3، ص127، والمراكشي، السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج1، ص58، والمراكشي لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، (تونس: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2012م)، ج3، ص46-47، وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج3، ص415-416.

(9) ينظر: المراكشي، السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج1، ص59، والمراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج3، ص47.

(10) ينظر: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج3، ص128، والمراكشي، السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج1، ص63، والذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م)، ج21، ص365، والذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 424هـ-2003م)، ج12، ص116، والصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، (بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ-2000م)، ج19، ص151، وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج3، ص419، والنباهي أبو الحسن علي بن عبد الله الجذامي، تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط5، 1403هـ-1983م)، ص110، والفيزوآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص190.

(11) ينظر: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج3، ص127-128، ولسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج3، ص415.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب (أحكام القرآن) لابن الفرس.

أولاً: سبب تأليف الكتاب:

نص الإمام ابن الفرس في خطبة الكتاب على سبب تأليفه كتاب (أحكام القرآن) فقال: "ولني لما تشوفت في عنفوان الطلب ومبدأ التعلم إلى معرفة الأحكام الشرعية تاقت النفس إلى هذه الطريقة، فنظرت في كتب أحكام القرآن المؤلفة في ذلك فلم أجد فيها ما يشفي نعمة متعطش، ولا يقر عين طالب؛ لأني وجدت قليلاً ما نُبِّهَ فيها على مآخذ حكم من ألفاظ الكتاب إلا في اليسير النزر... ولما رأيت الأمر كذلك عنيت بالبحث عن ذلك، وطلب المسائل التي تستند إلى شيء من أدلة الكتاب العزيز، فاجتمع من ذلك كثير، فرأيت أن أجمعها في كتاب؛ ليسهل على الطالب معرفتها"⁽¹²⁾.

يتبين من كلام ابن الفرس أن سبب تأليفه الكتاب يرجع إلى ثلاثة أمور:

الأول: أنه لم يجد في مؤلفات أحكام القرآن الكريم قبله ما يشفي نعمة متعطش، ولا يقر عين طالب، ولا وجد فيها الطريقة التي يراها مناسبة لاستنباط الأحكام من كتاب الله تعالى.

الثاني: أن أغلب من سبقه ممن دَوَّن في أحكام القرآن الكريم لم يَنْبِهْ على مآخذ حكم من الكتاب إلا في اليسير النزر؛ لذلك عمد ابن الفرس إلى سدِّ تلك الفجوة التي نبَّه عليها.

الثالث: أنه وجد كثيراً من الأحكام المستنبطة من القرآن الكريم مبثوثة مُفَرَّقةً في كتب العلماء، فرغب في جمعها في كتاب واحد؛ ليسهل على الطالب معرفتها.

ثانياً: موضوع الكتاب:

يتبين من كلام ابن الفرس واسم كتابه أن موضوع الكتاب هو آيات الأحكام، وقد أضاف إلى ذلك بيان المكي والمدني والناسخ المنسوخ وغيرها من المسائل التي يُسْتَعَانُ بها على معرفة الأحكام الشرعية.

ثالثاً: منهج المؤلف في الكتاب:

بيَّن الإمام ابن الفرس منهجه في خطبة الكتاب، ومن ذلك:

1. الاختصار على الآيات التي يكون استنباط أحكامها ظاهراً بيّناً، وقد بيَّن ذلك فقال: "واقترعت منها على ما هو أظهر تعلقاً وأبين استنباطاً؛ ليكون مسباراً لغيرها، ودليلاً على مأخذ سواها"⁽¹³⁾.

2. ذكر ما اتفق عليه أهل العلم واختلفوا فيه من الأحكام، وفي هذا يقول: "وما عرض من اختلاف لأهل العلم في شيء من ذلك ذكرته؛ ليعرف الناظر في كتابي ما اتَّفَقَ عليه من الأحكام، وما اختلفَ فيه، وهذه إحدى

(12) ابن الفرس أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم الأندلسي، أحكام القرآن، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1427هـ-2006م)، ج1، ص33.

(13) ابن الفرس، أحكام القرآن، ج1، ص34.

فوائد معرفة الخلاف" (14).

3. ذُكِرَ أدلة المختلفين؛ لأنَّ مبنى الخلاف عليها، يقول ابن الفرس: "والفائدة العظمى في معرفته أن يعرف الإنسان منها أدلة الشرع واحتمالاته؛ فإن أهل العلم ما اختلفوا في شيء إلا عن أدلة تعارضت، واحتمالات تخالفت، فقوي عند أحدهم دليل واحتمال لم يقو عند الآخر" (15).

4. ذكر الناسخ والمنسوخ، وفي هذا يقول ابن الفرس: "ولما أخذت في بسط هذا المنهج من الأحكام رأيت أن أذكر مع ذلك ناسخ القرآن ومنسوخه؛ لتكمل به الفائدة، وتتم به للمتفقه العائدة" (16).

ويضاف إلى ما سبق في منهج ابن الفرس من خلال التتبع والاستقراء ما يأتي:

1. أنه يُصَدَّرُ كل سورة ببيان المكي والمدني مع ذكر الخلاف إن ورد، ثم الإشارة المختصرة إلى وجود نَسْخٍ في السورة أو لا دون إطالة، وقد التزم هذا المنهج في السور كلها.

2. ويشير إلى أماكن نزول السور وسببه في بعض المواضع، ولم يلتزمه في كل السور، إما لأنه لم يُلْزَمَ نفسه به، وإما لأنه لم يجد ما ينص عليه فسكت عنه.

3. وأنه يبدأ بذكر الآية ثم يشرع ببيان ما فيها من الأحكام دون إطالة أو إخلال.

4. الترجيح بين الأقوال، مع بيان سبب الترجيح، وعند ذكر الخلاف أحياناً ينسب الأقوال إلى قائلها، وأحياناً يكتفي بالقول.

5. الرد على الأقوال المرجوحة مع بيان سبب ضعفها ومرجوحيتها.

6. يشير إلى السور التي لا يوجد فيها أحكام، وأحياناً يكتفي بذكر المكي والمدني فيها فقط دون الإشارة إلى ذلك؛ لأن ذلك السياق دليل على عدم وجود أحكام.

المطلب الثالث: تعريف الترجيحات لغة واصطلاحاً.

أولاً: الترجيحات لغة:

مصدر من الفعل رَجَحَ، وهو تغليب كفة شيء على شيء، ومنه أَرْجَحَ الميزان أي: أثْقَلَهُ حتى مَالَ. فالترجيح التثقيل والتفضيل والميلان، وهو الشيء الذي يزيد على شيء آخر، وقد تكون الزيادة مادية أو معنوية، وما يبين هذا التفاضل بين الشيئين هو الترجيح (17).

ثانياً: الترجيحات اصطلاحاً:

(14) المصدر السابق.

(15) المصدر السابق.

(16) المصدر السابق (35/1).

(17) ينظر: الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص78، والأزهري، تهذيب اللغة، ج4، ص86، والجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، ص364.

اختلف أهل العلم في تعريف الترجيح؛ لاختلافهم في تكييفه، فمنهم من عرّفه بالنظر إلى المجتهد، ومنهم من عرّفه باعتبار الوصف القائم بالدليل المراد تقديمه وترجيحه، يقول السمعاني في تعريفه: "الزيادة لأحد المثلين على الآخر صفة"⁽¹⁸⁾، وانتقده الزركشي بأنه حد للمرجح لا للترجيح، وعرفه الزركشي بأنه: "تقوية إحدى الإمارتين على الأخرى بما ليس ظاهرًا"⁽¹⁹⁾، وانتقد هذا التعريف الزحيلي؛ لأنه أغفل ذكر المجتهد، وهو قيد مهم؛ لأن ترجيح غير المجتهد لا يعتد به عند الأصوليين، لذا عرفه الزحيلي بأنه: "بيان المجتهد لقوة أحد الدليلين المتعارضين ليعمل به"⁽²⁰⁾.

وهذا التعريف أضبط وأجمع، مع أن قيد المجتهد يأتي ضمناً في التعاريف السابقة؛ لأن الاجتهاد لا يقوم به غير المجتهد كما هو معلوم في تعريف الاجتهاد، ولكن الضبط في التعاريف أولى، وقوله: "بيان المجتهد" خرج به بيان غير المجتهد، وقوله: "لقوة أحد الدليلين" هو الوصف القائم في الدليل، وقد خرج به ما ليس بقوي من الأدلة، وقوله: "المتعارضين" خرج به ما لا تعارض فيه مما يمكن الجمع بينهما، وقوله: "ليعمل به" خرج به ما غايته وهدفه غير العمل به؛ لأن الهدف من الترجيح هو العمل بالراجح⁽²¹⁾.

لكن الترجيح المقصود في عنوان البحث هو تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل، أو لتضعيف أو ردّ ما سواه⁽²²⁾.

(18) السمعاني أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي، قواطع الأدلة في الأصول، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1999م)، ج2، ص238.

(19) الزركشي بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، (دار الكتب، ط1، 1414هـ-1994م)، ج8، ص145.

(20) الزحيلي محمد مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي: المدخل، المصادر، الحكم الشرعي، (دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، وقطر: إدارة الشؤون الإسلامية، ط2، 1427هـ-2006م)، ج2، ص422.

(21) ينظر: المصدر السابق.

(22) ينظر: الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، ج1، ص35.

المبحث الأول: تعريف المكي والمدني، وفائدة معرفته.

المطلب الأول: تعريف المكي والمدني.

للعلماء في تعريف المكي والمدني ثلاثة أقوال على النحو الآتي:

القول الأول: إن المكي ما نزل قبل الهجرة وإن كان نزوله بغير مكة كالطائف وعرفة، والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان نزوله بغيرها من الأماكن التي دخلها النبي ﷺ كمكة أو عرفة أو أماكن الغزوات⁽²³⁾، وهذا التعريف هو المشهور عند العلماء، وأدعى ابن حجر أنه "وقع عليه الاتفاق في الاصطلاح بالمكي والمدني"⁽²⁴⁾، ودعوى الاتفاق غير مسلم بها؛ للخلاف الحاصل، إلا إذا أراد أن الاتفاق حصل بعد ذلك في القرون المتأخرة بعد عصر الخلاف.

القول الثاني: إن المكي ما نزل بمكة، والمدني ما نزل بالمدينة مطلقاً سواء قبل الهجرة أو بعدها⁽²⁵⁾، وانتقد هذا التعريف بأن ما نزل بالأسفار لا يدخل فيه⁽²⁶⁾.

القول الثالث: إن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، ومثاله: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) خطاب لأهل مكة؛ لأن الغالب عليهم الكفر، وإن كان غيرهم داخلياً في الخطاب، و(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) خطاب لأهل المدينة؛ لأن الغالب عليهم الإيمان وإن كان غيرهم داخلياً فيه⁽²⁷⁾.

والتعريف الأول هو الأظهر؛ لأنه الأشهر، وعليه أكثر العلماء، وهو الذي ينسجم مع السياق العام لنزول التشريعات المرتبطة بالتدرج الزمني للدعوة؛ لأن ما نزل من الأحكام بعد الهجرة وتمكن المسلمين غير ما نزل منها حال ضعف المسلمين قبل الهجرة، كما أن هذا التعريف يتناول القرآن الكريم كله.

أما القول الثاني فمنتقد بأنه لم ينص على ما نزل بغير مكة والمدينة، وأما القول الثالث فلا ينضبط العمل به، فهناك آيات نزلت في المدينة والخطاب فيها كالخطاب فيما نزل بمكة، ومن ذلك: أنهم أجمعوا على أن سورة البقرة مدينة⁽²⁸⁾، وفيها آيتان الخطاب فيها (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) الآية رقم (21) والآية رقم (168)⁽²⁹⁾.

ومعلوم أن معرفة المكي والمدني لم يرد به نص، والعمدة في ذلك على حفظ الصحابة رضي الله عنهم، وهو من العلوم التي يصعب الخوض فيها، يقول ابن العربي: "إنما يُرجع في معرفة المكي والمدني إلى حفظ الصحابة والتابعين، ولم يرد عن النبي ﷺ في ذلك قول؛ لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة وإن وجب في بعضه على

(23) ينظر: ابن كثير، فضائل القرآن، ص 37، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 187، والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 1، ص 37.

(24) ينظر: ابن حجر، العجَاب في بيان الأسباب، ج 1، ص 243.

(25) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 187، والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 1، ص 37.

(26) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 1، ص 37.

(27) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 187، والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 1، ص 38.

(28) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 187.

(29) ابن كثير، فضائل القرآن، ص 37.

أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ؛ فقد يُعرَف ذلك بغير نصِّ الرسول⁽³⁰⁾.

المطلب الثاني: فائدة معرفة المكي والمدني.

تكلم العلماء عن المكي والمدني، وَعَدُّوهُ عِلْمًا مُسْتَقِلًّا، لِه أَهْمِيَّتِهِ وَفَوَائِدِهِ، وَأَوَّلُوهُ عناية خاصة في الكتابة والتأليف والبحث والتدريس، ومن فوائده وأهميته ما يأتي⁽³¹⁾:

أولاً: معرفة الناسخ والمنسوخ، وذلك أن الآيات القرآنية المشتملة على الأوامر والأحكام إذا تعارضت قُدِّمَ المدني منها على المكي؛ لأنه الآخر نزولاً، وهذه الفائدة أعظم فوائد معرفة المكي والمدني، يقول النحاس: "وإنما يُذَكَّرُ ما نزل بمكة والمدنية؛ لأن فيه أعظم الفائدة في الناسخ والمنسوخ؛ لأن الآية إذا كانت مكية وكان فيها حُكْم وكان في غيرها مما نزل بالمدينة حُكْم غيره علم أن المدنية نسخت المكية"⁽³²⁾؛ ولذا أوجب كثير من العلماء تعلم المكي والمدني، لاسيما المتصدر للعلم والكلام في أمور الدين وتفسير القرآن الكريم⁽³³⁾.

ثانياً: الاستعانة به في تفسير القرآن الكريم و تمييز صحيح التفسير من ضعيفه، والترجيح بين الأقوال عند الخلاف، وذلك أنه قد يُنسَب إلى تفسير بعض الآيات من الحوادث والأخبار ما لا يتفق مع كون السورة مكية أو مدنية، ومن ذلك على سبيل المثال ذكر أخبار النبي ﷺ مع اليهود أو المنافقين في سورة مكية، فهذا لا يستقيم؛ لأن اختلاط النبي ﷺ باليهود والمنافقين لم يكن إلا في العهد المدني.

ثالثاً: الوقوف على السيرة النبوية من خلال الآيات القرآنية؛ فإن الوحي ونزول الآيات قد رافق الرسول ﷺ منذ فجر الدعوة في العهد المكي وإلى ظهور الدولة والقوة في العهد المدني، فمعرفة أوقات نزول الآيات وتمييز المكي عن المدني يعطي تفسيراً ومعرفة جليلة لسيرة النبي ﷺ؛ لأن القرآن يُعَدُّ المرجع الأصيل لهذه السيرة المطهرة، والفيصل عند اختلاف الروايات.

(30) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص38، نقلاً عن ابن العربي في "الانتصار".

(31) ينظر: الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، (ط3، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ج1، ص92، والطيبار مساعد بن سليمان بن ناصر، المحرر في علوم القرآن، (جدة: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط2، 1429هـ-2008م)، ص115، وأبو شهبة محمد بن محمد بن سويلم، المدخل لدراسة القرآن الكريم، (القاهرة: مكتبة السنة، ط2، 1423هـ-2003م)، ص219، وإسماعيل محمد بكر، دراسات في علوم القرآن، (دار المنار، ط2، 1419هـ-1999م)، ص51، وأيوب حسن محمد، الحديث في علوم القرآن والحديث، (الإسكندرية: دار السلام، ط2، 1425هـ-2004م)، ص25، ومجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، (مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1423هـ-2002م)، ج1، ص592، والرومي فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، دراسات في علوم القرآن، (حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط2، 1424هـ-2003م)، ص133.

(32) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، الناسخ والمنسوخ، (الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، 1408هـ)، ص650.

(33) ينظر: المصدر السابق، والقيرواني مكي بن أبي طالب، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه، (جدة: دار المنارة، ط1، 1406هـ)، ص113، وابن حزم الظاهري أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، (بيروت: دار الآفاق الجديدة) ج5، ص129.

رابعاً: معرفة تاريخ تشريع الأحكام، وبه تظهر حكمة التشريع في التدرج بالأحكام والأوامر، حيث تتجلى حكمة الإسلام وسياسته في أخذه الناس بالأهم فالهمهم، ومراعاة حال المخاطبين واستعدادهم للقبول والتنفيذ، والبعد بهم عن عادات الجاهلية التي أَلْفُوها إلى رحاب الإسلام بالهودة والرفق، فهذه المعاني تدرك من خلال تتبع الآيات المكية والمدنية، وملاحظة تلك السياسة الحكيمة.

خامساً: الثقة بهذا القرآن الكريم، واليقين بوصوله إلينا سالمًا من التغيير والتحريف، يدل على ذلك الاهتمام الكبير من الحفظة والعلماء، وطريقة نقله إلينا، والعناية الفائقة به من الصحابة وغيرهم؛ فقد عرفوا أوقات نزول الآيات وأماكنه، ومعرفة ما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها، وما نزل بالأرض وما نزل بالسماء، وما نزل بالنهار وما نزل بالليل، وما نزل بالخصر وما نزل بالسفر، وما نزل بالشتاء وما نزل بالصيف، وغير ذلك.

سادساً: الوقوف على الخصائص البلاغية ودرر الفصاحة والحلاوة والجمال للآيات المكية والمدنية، ومعرفة ما يتميز به كلٌّ منها من غير تفضيل ولا موازنة؛ لأن القرآن كله متساوٍ في المكانة والمنزلة والتعظيم، ولا فرق في الأخذ بالآيات المكية والمدنية.

سابعاً: الاستفادة من المكي والمدني في الدعوة على مقتضى الحال، فالآيات التي نزلت بمكة تخاطب أغلبية كافرة، فغلب عليها قضايا التوحيد والأخلاق وإثبات النبوة والبعث، والآيات التي نزلت بالمدينة تخاطب الدولة المسلمة التي استقرَّ أمرها، ففيها التشريعات والحدود والجهاد والعلاقات الدولية.

المبحث الثاني: دراسة ترجيحات ابن الفرس في المكي والمدني.

المطلب الأول: ترجيحه القول بمكية قوله تعالى: ﴿وَنَكُتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

أولاً: نص كلام ابن الفرس في المسألة:

قال ابن الفرس: "سورة يس ﷺ مكية، إلا أن قومًا قالوا: إن قوله تعالى: ﴿وَنَكُتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: 12] نزلت في بني سلمة من الأنصار حين أرادوا أن يتركوا ديارهم، وينتقلون إلى جوار مسجد رسول الله ﷺ، والآية على هذا مدنية، والصحيح أن الآية إنما نزلت بمكة، ولكنه احتج بها عليهم في المدينة، ووافقها قول النبي ﷺ في المعنى، فمن هنا زعم مَنْ زعم أنها في بني سلمة" (34).

ثانياً: دراسة المسألة:

اختلف العلماء في سورة يس أهى مكية أم مدنية على أربعة أقوال على النحو الآتي:

القول الأول:

أن السورة مكية كلها، ورجحه ابن الفرس، وهو قول ابن عباس -رضي الله عنهما- وعكرمة والحسن وقتادة، وبه قال ابن قتيبة والمقري والثعلبي ومكي بن أبي طالب وابن حزم والواحدي والمُجَاشِعي والسمعاني وابن عطية والقرطبي والخازن وأبو حيان وابن كثير، وهو مذهب الجمهور (35).

(34) ابن الفرس، أحكام القرآن، ج3، ص448.

(35) ينظر: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1398هـ-1978م)، ص363، والكشف والبيان لعلي (233/22)، والمقري أبو القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي البغدادي، الناسخ والمنسوخ، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1404هـ)، ص146، والقيرواني أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش الأندلسي القرطبي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، (الإمارات: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ-2008م)، ج9، ص5997، والماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد البصري البغدادي، النكت والعيون، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ج5، ص5، وابن حزم الظاهري أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1406هـ-1986م)، ص51، والواحدي أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م)، ج3، ص509، والمُجَاشِعي أبو الحسن علي بن قُضَّال بن علي القيرواني، النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1428هـ-2007م)، ص98، والسمعاني أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار، تفسير القرآن، (الرياض: دار الوطن، ط1، 1418هـ-1997م)، ج4، ص365، وابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ)، ج4، ص445، وابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1422هـ)، ج3، ص516، والقرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، (مصر: دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ-1964م)، ج15، ص1، والخازن علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيشي، لباب التأويل في معاني التنزيل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ)، ج4، ص3، وأبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، (بيروت: دار الفكر، 1420هـ-2000م)، ج9، ص47، وابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1998م)، ج6، ص498.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1. عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "نَزَلَتْ سُورَةُ يَس بِمَكَّةَ" (36).
 2. عن عائشة قالت: "نَزَلَتْ سُورَةُ يَس بِمَكَّةَ" (37).
- وكلام ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما صريح في كون سورة يس مكية؛ لأن قولهما عام يشمل جميع آياتها دون استثناء شيء.
- القول الثاني:** إن السورة مكية كلها إلا قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس:12]، ذكره ابن عطية والقرطبي وأبو حيان والثعالبي وعقيلة دون نسبة (38).
- واستدل لهذا القول بما يأتي:**
1. عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "كَانَتْ الْأَنْصَارُ بَعِيدَةً مَنَازِلَهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَقْرَأُوا؛ فَنَزَلَتْ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس:12]"، قَالَ: "فَتَبَيَّنَا" (39).
 2. عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: "كَانَتْ بَنُو سَلَمَةَ فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ فَأَرَادُوا النُّقْلَةَ إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ؛ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس:12]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ آثَارَكُمْ تُكْتُبُ؛ فَلَا تَنْتَقِلُوا» (40).

-
- (36) أخرجه البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي في دلائل النبوة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ-1985م)، جماع أبواب كيفية نزول الوحي على رسول الله ﷺ، وظهر آثاره على وجهه، ومن رأى جبريل -عليه السلام- من أصحابه، وغير ذلك من دلائل النبوة، وآثار الصدق فيما جاء به من عند الله تعالى، باب ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة، ج7، ص143، وعزاه السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، (بيروت: دار الفكر)، ج7، ص37 لابن الضريس والنحاس وابن مردويه والبيهقي.
- (37) عزاه السيوطي في الدر المنثور ج7، ص37 لابن مردويه والبيهقي.
- (38) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج4، ص445، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص1، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج9، ص47، والثعالبي أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1418هـ)، ج5، ص5، وعقيلة شمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، (الشارقة، الإمارات: مركز البحوث والدراسات بجامعة الشارقة، ط1، 1427هـ)، ج1، ص237.
- (39) أخرجه ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني في السنن، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب المساجد والجماعات، باب الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً، ج1، ص258، رقم 785، والطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي في المعجم الكبير، (القاهرة، مصر: مكتبة ابن تيمية، ط2)، باب العين، سعيد بن جبير عن ابن عباس، ج12، ص8، رقم 12310، وقال الألباني محمد ناصر الدين في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ-2002م)، ج7، ص1452: "وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ لكن تكلم بعضهم في سماك".
- (40) أخرجه الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام في المصنف، (مصر ولبنان: دار التأسيس، ط2، 1437هـ-2013م)، كتاب الصلاة، باب شهود الجماعة، ج2، ص214، رقم 2048، والترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، السنن، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ-1975م)، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة يس، ج5، ص363، رقم (3226)، واللفظ للترمذي، وقال: "هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري"، وأخرجه الحاكم النيسابوري أبو عبد الله محمد بن عبد الله

والحديثان صريحان في أن حادثة بني سلمة في المدينة هي سبب نزول الآية، ونوقش بما يأتي:

1. ذكر أن ذلك سبب نزول هذه الآية فيه غرابة، والسورة بكماها مكية كما قال ابن كثير⁽⁴¹⁾.
2. أن الأمر ليس كما ذكر، وإنما الصحيح أن الآية نزلت بمكة، ولكنه احتج بها عليهم في المدينة، ووافقها قول النبي ﷺ في المعنى، فمن هنا قال من قال: إنها نزلت في بني سلمة⁽⁴²⁾.
3. أن الحديث معارض بما في الصحيحين؛ فقد قال أنس رضي الله عنه: «أَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْحَوِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ، وَقَالَ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ، أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ؛ فَأَقَامُوا»⁽⁴³⁾، وليس فيه أنها نزلت في بني سلمة⁽⁴⁴⁾.

القول الثالث: إنها مكية إلا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ الآية [يس:47]، نسبه الماوردي وابن الجوزي لابن عباس وقتادة، وذكره الجرجاني وأبو حيان وعقيلة دون نسبة⁽⁴⁵⁾.

واستدل لهذا القول بأن الآية نزلت في المنافقين فهي مدنية، ورَدُّهُ الخفاجي والقاسمي⁽⁴⁶⁾.

القول الرابع: إنها مدنية، حكاها أبو سليمان الدمشقي، وقال: ليس بالمشهور⁽⁴⁷⁾، ولم يذكر دليله، ولعله مبني

- في المستدرك على الصحيحين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1990م)، كتاب التفسير، تفسير سورة يس، ج2، ص465، رقم 3604، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح عجيب من حديث الثوري".
- وفيه أبو سفيان السعدي ضعفه ابن معين، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو داود: وإي: ينظر: الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ-2004م)، ج4، ص393، وابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر، تهذيب التهذيب، (الإمارات: جمعية دار البر، ط2، 1443هـ-2021م)، ج6، ص211.
- (41) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج6، ص503.
- (42) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج4، ص445، وابن الفرس، أحكام القرآن، ج3، ص448.
- (43) أخرجه البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي في صحيح البخاري، (دمشق: دار ابن كثير، ودار اليمامة، ط5، 1414هـ-1993م)، أبواب فضائل المدينة، باب كراهية النبي ﷺ أن تُعْرَى المدينة، ج2، ص666، رقم 1788، والقشيري أبو الحسين مسلم بن الحجاج في صحيح مسلم، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1374هـ-1955م)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب المشي إلى الصلاة تحي به الخطايا وترفع به الدرجات، ج1، ص462، رقم 665.
- (44) ينظر: الخفاجي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري الحنفي، عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، (بيروت: دار صادر)، ج7، ص230، والقاسمي محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، محاسن التأويل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ)، ج8، ص172.
- (45) ينظر: الماوردي، النكت والعيون، ج5، ص5، والجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، درج الدرر في تفسير الآي والسور، (بريطانيا: مجلة الحكمة، ط1، 1429هـ-2008م)، ج4، ص1449، وابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج3، ص516، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج9، ص47، وعقيلة، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ج1، ص237.
- (46) ينظر: الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، ج7، ص230، والقاسمي، محاسن التأويل، ج8، ص172.
- (47) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج3، ص516، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص49.

على دليل القول الثالث، وهذا القول شاذ؛ لأنه لم ينقل عن أحد من العلماء.

ثالثاً: الترجيح:

الذي يظهر أن القول الأول هو الراجح؛ لقوة أدلته، وذلك أن السورة مكية، وما دُكر من أن الآيتين (12، و47) مدينتان فلا يصح بذلك دليل، وما استدل به في حديثي ابن عباس وأبي سعيد رضي الله عنهما فلا يستقيم؛ وهو معارض بما جاء في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه، وليس فيه أنها نزلت في بني سلمة كما سبق، ويُضاف إلى ذلك أن سياق الآيتين وخصائصهما يدل على أنهما مكتبتان، وليس فيهما ما يخرجهما إلى المدني.

المطلب الثاني: ترجيحه نزول سورة الفتح على النبي ﷺ في انصرافه من الحديبية.

أولاً: نص كلام ابن الفرس في المسألة:

قال ابن الفرس: "نزلت هذه السورة على النبي ﷺ في انصرافه من الحديبية، فهي في حكم المدني، وقالت جماعة: إنها نزلت بالمدينة، والأول أصح" (48).

ثانياً: دراسة المسألة:

لا خلاف في أن السورة نزلت بعد الحديبية، وعليه فالسورة مدنية سواء قلنا: إنها نزلت في انصرافه ﷺ من الحديبية، أو إنها نزلت بالمدينة، أو بعد الفتح بناء على التعريف المشهور من أن ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي، وما نزل بعد الهجرة فهو مدني، وأما على القول بأن المكّي ما نزل بمكة، والمدني ما نزل بالمدينة مطلقاً سواء قبل الهجرة أو بعدها فالخلاف حاصل.

وإذا تقرر ذلك فالخلاف حاصل في مكان نزولها؛ أهو في المدينة أم في غيرها؟ وهل نزلت بعد الحديبية أم بعد فتح مكة؟ وخلاصة الأقوال على النحو الآتي:

القول الأول: إنها نزلت في انصرافه ﷺ من الحديبية، وهو قول ابن مسعود وجابر والبراء وابن عباس وأنس والمُسَوَّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ ومروان بن الحكم والشعبي وقتادة، وبه قال الطبري ومكي بن أبي طالب والواحدي والزنجشري وابن عطية والقرطبي، وعليه أكثر أهل العلم (49).

(48) ابن الفرس، أحكام القرآن، ج1، ص484.

(49) ينظر: الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني، تفسير عبد الرزاق، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ)، ج3، ص210، والطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (مكة المكرمة: دار التريّة والتراث، ط1، 1440هـ-2019م)، ج22، ص202، والماتريدي أبو منصور محمد بن محمد بن محمود، تأويلات أهل السنة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1426هـ-2005م)، ج9، ص291، والقيرواني مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج11، ص6927، والواحدي أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، أسباب نزول القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ)، ص397، والواحدي أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، التفسير البسيط، (الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ)، ج20، ص279، والزنجشري محمود بن عمر بن أحمد، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (القاهرة: دار الريان للتراث، وبيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ-1987م)، ج4، ص331، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5،

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1. عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: 1-5] مَرْجَعُهُ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَهُمْ يُخَالِطُهُمُ الْحِزْنُ وَالْكَآبَةُ، وَقَدْ نَحَرَ الْهُدْيَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا»⁽⁵⁰⁾.

2. عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم -رضي الله عنهما- قالا: "أُنْزِلَتْ سُورَةُ الْفَتْحِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فِي شَأْنِ الْحُدَيْبِيَّةِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا"⁽⁵¹⁾.

ووجه الدلالة فيما ذكر أن اللفظ صريح من كلام أنس بن مالك والمسور بن مخرمة -وهما صحابييان- في أن سورة الفتح نزلت في رجوعهم من الحديبية، أي بين مكة والمدينة، والصحابة رضي الله عنهم هم المرجع الوحيد في معرفة مكان نزول آيات القرآن الكريم وأسبابه، فلا اجتهد بعد ثبوت قولهم في الصحيح.

القول الثاني: إنها نزلت بالمدينة، وهو مروي عن ابن عباس ومجاهد ومقاتل بن سليمان والكلبي⁽⁵²⁾، وقال ابن عطية بعد أن رجَّح القول الأول: "ويشبهه أن منها بعضاً نزل بالمدينة"⁽⁵³⁾.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1. عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: "إِنَّ الْيَهُودَ شَتَمُوا النَّبِيَّ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: 9]، وَقَالُوا: كَيْفَ نَتَّبِعُ رَجُلًا لَا يَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِهِ؟ فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: 1-2]"⁽⁵⁴⁾.

2. ذكر الكلبي أن الله تعالى لما أنزل في المؤمنين من كتابه ما أنزل، وذلك بالحديبية قيل: رجع رسول الله إلى المدينة، وبلغ ذلك ابن أبي بن سلول فقال لأصحابه: هيهات ما نحن إلا كهيتهم؛ فأنزل الله:

ص125، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج16، ص259، والبيضاوي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1418هـ)، ج5، ص126.

(50) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، ج3، ص1413، رقم 1786.

(51) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب الميم، عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة، ج20، ص17، رقم 16، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، تفسير سورة الفتح، ج2، ص498، رقم 3710، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

(52) ينظر: الواحدي، أسباب نزول القرآن، ص397، والواحدي، التفسير البسيط، ج20، ص280، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص125، وابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج4، ص125، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج16، ص260.

(53) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص125.

(54) أورده الواحدي في أسباب نزول القرآن ص398 عن عطاء عن ابن عباس دون إسناد.

﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ﴾ [الفتح: 6] (55).

القول الثالث: إنها نزلت في فتح مكة، ذكره الخطيب الإسكافي، ولم ينسبه لأحد، ولم ينص على ترجيحه ولا ضَعْفِهِ، وَقَدَّمَهُ القشيري على القول الأول الذي ذكره بصيغة التمريض "يقال" (56).

وَاسْتَدِلَّ لهذا القول بأن وعد الله كان قد سبق بها وبغيرها من البلدان، فلما فتحت مكة ازداد المؤمنون بصيرة إلى بصيرتهم، ووثقوا أتم ثقة باعتلاء أمرهم (57)، وَضَعَفَ النحاس هذا القول، ووصفه بـ "الوهم ممن لا علم لهم بالآثار"، وَضَعَفَهُ مكي بن أبي طالب، وَوَصَفَهُ بالغلط (58).

ثالثاً: الترجيح:

الذي يظهر لي أن القول الأول هو الراجح؛ لأن دليله في الصحيح، ولا تقوى أدلة الأقوال الأخرى على معارضته، وما استدلل به أصحاب القول الثاني من أن الآية تتكلم عن المنافقين فلا ينهض أن يكون دليلاً؛ لأن ذكر المنافقين في السورة لا يمنع كونها نزلت عند الرجوع من الحديبية، وأما القول الثالث فلا دليل عليه إلا ورود لفظ (الفتح) في السورة، وهو مردود بما ذُكِرَ.

المطلب الثالث: ترجيحه القول بمكية سورة الرحمن.

أولاً: نص كلام ابن الفرس في المسألة:

قال ابن الفرس: "اختلف فيها، فقال الجمهور: إنها مكية، وقال نافع وعطاء وقتادة وغيرهم: هي مدنية نزلت عند إباية سهيل بن عمرو وغيره أن يكتب في الصلح: بسم الله الرحمن الرحيم، والأول أصح، وإنما نزلت حين قالت قريش بمكة: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: 60]" (59).

ثانياً: دراسة المسألة:

اختلف أهل العلم في سورة الرحمن أهي مكية أم مدنية؟ إلى ثلاثة أقوال على النحو الآتي:

القول الأول: إنها مكية كلها، واختاره ابن الفرس، وهو قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه وعروة بن الزبير وعكرمة والضحاك والحسن ورواية عن عطاء، وبه قال ابن قتيبة وابن أبي زمنين والمقري والثعلبي ومكي بن أبي طالب وابن

(55) أورده المرحاني في درج الدرر في تفسير الآي والسور، ج4، ص1548 دون إسناد.

(56) ينظر: الخطيب الإسكافي أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني، درة التنزيل وغرة التأويل، (مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط1، 1422هـ-2001م)، ج1، ص1192، والقشيري عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، لطائف الإشارات، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3)، ج3، ص417.

(57) ينظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، ج1، ص1192.

(58) ينظر: النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي، إعراب القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ)، ج4، ص129، والقيرواني مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج11، ص6929.

(59) ابن الفرس، أحكام القرآن، ج3، ص516.

حزم والواحدي والسمعاني وأبو حفص النسفي وابن عطية والرازي والقرطبي وابن كثير والسيوطي، وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين وأهل العلم⁽⁶⁰⁾.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: لما قرأ رسول الله ﷺ سورة الرحمن على أصحابه حتى فرغ قال: «مَا لِي أَرَأَيْكُمْ سُكُوتًا؟ لِلْجَنِّ كَانُوا أَحْسَنَ مِنْكُمْ رَدًّا، مَا قَرَأْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَرَّةٍ: ﴿فَيَا أَيُّهَا الْآلَاءُ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: 13] إِلَّا قَالُوا: وَلَا بِشَيْءٍ مِنْ نِعَمِكَ رَبَّنَا نَكْذِبُ»⁽⁶¹⁾، ووجه الدلالة أنه ﷺ ذكر أنه كان يقرأ سورة الرحمن على الجن، وقصة الجن كانت بمكة؛ فدل على أن السورة مكية⁽⁶²⁾.

2. عن أسماء بنت أبي بكر -رضي الله عنهما- قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُ، وَهُوَ يُصَلِّي نَحْوَ الرَّكْنِ قَبْلَ أَنْ يَصْدَعَ بِمَا يُؤْمَرُ، وَالْمُشْرِكُونَ يَسْتَمِعُونَ: ﴿فَيَا أَيُّهَا الْآلَاءُ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: 13]⁽⁶³⁾، ووجه الدلالة أن قراءة النبي ﷺ سورة الرحمن قبل أن يصدع بالدعوة دليل على أنه تقدّم نزولها على سورة الحجر التي أمر فيها بالصدع بالدعوة بمكة⁽⁶⁴⁾.

(60) ينظر: ابن قتيبة، غريب القرآن، ص436، وابن أبي زئيم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الإلبيري، تفسير القرآن العزيز، (القاهرة: الفاروق الحديثة، ط1، 1423هـ-2002م)، ج4، ص325، والمقري، الناسخ والمنسوخ، ص171، والثعلبي أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ-2002م)، ج25، ص283، والقيرواني مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج11، ص7211، والماوردي، النكت والعيون، ج5، ص422، وابن حزم الظاهري، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، ص58، والواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج4، ص217، والجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور، ج4، ص1585، والسمعاني، تفسير القرآن، ج5، ص323، والنسفي نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد الحنفي، التيسير في التفسير، (تركيا: دار الباب للدراسات وتحقيق التراث، ط1، 1440هـ-2019م)، ج14، ص175، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص223، والرازي فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ)، ج29، ص335، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص151، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج7، ص451، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص49.

(61) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الرحمن، ج5، ص399، رقم 3291، وقال: "هذا حديث غريب"، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، تفسير سورة الرحمن، ج2، ص515، رقم 3766، واللفظ له، والبيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين في شعب الإيمان، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م)، تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، تخصيص سور منها بالذكر، ج2، ص489، رقم 2493، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

(62) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص49.

(63) أخرجه الشيباني أحمد بن حنبل في المسند، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م)، حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما-، ج44، ص517، رقم 26955، والطبراني في المعجم الكبير، مسند النساء، باب الألف، ج24، ص86، رقم 231، وقال الهيثمي أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ-1994م)، ج7، ص117: "وفيه ابن لبيعة، وفيه ضعف، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح".

(64) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص50.

3. عن عروة بن الزبير عن أبيه -رضي الله عنه- قال: "كَانَ أَوَّلَ مَنْ جَهَرَ بِالْقُرْآنِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ"، وفيه أنه قرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَافِعًا صَوْتَهُ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ ① عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿الرحمن: 1-2﴾، قَالَ: "ثُمَّ اسْتَقْبَلَهَا يَقْرَأُ فِيهَا" (65)، ووجه الدلالة أن ابن مسعود ﷺ جهر بقراءتها في المسجد حتى قامت إليه أندية قريش فضربوه، وذلك قبل الهجرة (66).

القول الثاني: إنها مكية كلها إلا قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: 29]، وهو رواية عن ابن عباس ﷺ وقول قتادة (67).

القول الثالث: إنها مدنية كلها، ونسب هذا القول لابن مسعود ﷺ، وهو رواية عن كلٍّ من ابن عباس -رضي الله عنهما- وعطاء، وبه قال نافع ومقاتل بن حيان (68).

واستدلوا لذلك: بأنها نزلت عندما رفض سهيل بن عمرو أن يكتب في رسم صلح الحديبية: بسم الله الرحمن الرحيم (69)، وقال: لا ندري ما الرحمن؟ ولكن اكتب: باسمك اللهم (70).

ثالثاً: الترجيح:

الذي يظهر لي أن القول الأول هو الراجح؛ لأن أدلته أشهر وأظهر؛ فحديث جابر بن عبد الله ﷺ صحيح كما قال الذهبي، فيقدم على غيره، وحديثا أسماء بنت أبي بكر وعروة ﷺ وإن كان فيهما مقال إلا أن العمل بهما خير من العمل بلا دليل؛ لأن القول الثاني لا دليل عليه، وما نقله أهل السير والتفسير في قصة سهيل في صلح الحديبية

(65) أخرجه ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الملك بن هشام الحميري في السيرة النبوية، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1375هـ-1955م)، أول من جهر بالقرآن، ج1، ص314، الشيباني أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، فضائل الصحابة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1403هـ-1983م)، فضائل عبد الله بن مسعود ﷺ، ج2، ص837، رقم 1535، الطبري أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، (مصر: دار المعارف، ط2، 1387هـ-1967م)، ذكر الخبر عما كان من أمر نبي الله ﷺ عند ابتداء الله تعالى ذكره إياه بإكرامه بإرسال جبريل -عليه السلام- إليه بوحيه، ج2، ص334. وإسناده مرسل، فالحديث ضعيف، ينظر: البرزنجي محمد بن طاهر، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، (دمشق: دار ابن كثير، ط1، 1428هـ-2007م)، ج7، ص31.

(66) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص223.
(67) ينظر: الماوردي، النكت والعيون، ج5، ص422، والجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور، ج4، ص1585، والنسفي، التيسير في التفسير، ج14، ص175، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص223.
(68) ينظر: الماوردي، النكت والعيون، ج5، ص422، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص223، وابن الفرس، أحكام القرآن، ج3، ص516، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص151.
(69) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص223، وابن الفرس، أحكام القرآن، ج3، ص516، وابن عرفة أبو عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، تفسير ابن عرفة، (تونس: مركز البحوث بالكلية الزيتونية، ط1، 1986م)، ج4، ص121.
(70) ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج22، ص243، والواحدي، التفسير البسيط، ج12، ص350، والسرخسي شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل، شرح السير الكبير، (الشركة الشرقية للإعلانات، 1971م)، ص1781، والسمعي، تفسير القرآن، ج5، ص206.

فليس فيها سبب نزول سورة الرحمن، ونسبة هذا القول لابن مسعود رضي الله عنه خطأ، والأظهر خلافه؛ لأنه رضي الله عنه جهر بالسورة في مكة.

المطلب الرابع: ترجيحه القول بمدنية سورة الصف.

أولاً: نص كلام ابن الفرس في المسألة:

قال ابن الفرس: "سورة الصف اختلف فيها، فقليل: مكية، وقال: الجمهور مدنية، وهو أظهر" (71).

ثانياً: دراسة المسألة:

اختلف أهل العلم في سورة الصف هل هي مكية أم مدنية؟ إلى قولين، وبيانهما كالآتي:

القول الأول: إنها مدنية كلها، واختاره ابن الفرس، وهو قول ابن عباس -رضي الله عنهما- وعكرمة والحسن وعطاء وقتادة، وبه قال ابن قتيبة والماتريدي والسمرقندي وابن أبي زمنين ومكي بن أبي طالب وابن حزم والمُجَاشِعي والزمخشري والرازي وابن كثير والثعالبي والسيوطي والعلمي والشوكاني، وهو مذهب جمهور العلماء (72)، ورجح ابن عطية كونها مدنية، ثم قال: "ويشبه أن يكون فيها المكي" (73)، وأدعى الماوردي والعز ابن عبد السلام أنه قول الجميع (74)، ولا يُسَلَّمُ لهما بذلك؛ للخلاف الحاصل.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1. عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال: "قَعَدْنَا نَقْرُءُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَذَاكِرْنَا، فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ

(71) ابن الفرس، أحكام القرآن، ج3، ص554.

(72) ينظر: ابن قتيبة، غريب القرآن، ص464، والماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج9، ص627، والسمرقندي أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م)، ج3، ص357، وابن أبي زَمَيْنين، تفسير القرآن العزيز، ج4، ص382، والثعالبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج26، ص339، والقيرواني مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج11، ص7435، وابن حزم الظاهري، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، ص60، والمُجَاشِعي، النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، ص98، والسمعاني، تفسير القرآن، ج5، ص424، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4، ص522، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص301، وابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج4، ص276، والرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ج11، ص276، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج8، ص131، والثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج5، ص424، والسيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج1، ص50، والعلمي مجير الدين بن محمد المقدسي الحنبلي، فتح الرحمن في تفسير القرآن، (سوريا: دار النوادر، ط1، 1430هـ-2009م)، ج7، ص38، والشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، فتح القدير، (دمشق: دار ابن كثير، وبيروت: دار الكلم الطيب، ط1، 1414هـ)، ج5، ص261.

(73) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص301.

(74) ينظر: الماوردي، النكت والعيون، ج5، ص527، وابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج4، ص276، والعز ابن عبد السلام أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الملقب بسلطان العلماء، تفسير القرآن، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1416هـ-1996م)، ج3، ص313، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج18، ص77، والألوسي أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م)، ج14، ص277، والبقاعي إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي، مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، (الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1408هـ-1987م)، ج3، ص80.

الأعمال أحب إلى الله لعملناه؛ فأنزل الله تعالى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١) **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ** [الصف: 1-2]، قال عبد الله بن سلام: "فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" (75).

2. عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ السَّرِيَّةَ، فَإِذَا رَجَعُوا كَانُوا يَزِيدُونَ فِي الْفِعْلِ، وَيَقُولُونَ: قَاتَلْنَا كَذَا، وَفَعَلْنَا كَذَا؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ" (76).

3. أن معاني سورة الجمعة تعضد كونها مدنية، ومن ذلك أمره تعالى فيها بالجهاد، ولقول الله تعالى فيها ثلاث مرات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الصف: 2، و 10، و 14]، ولم ينزل مثل ذلك في العهد المكي (77).

القول الثاني: إنها مكية كلها، وهو مروي عن ابن عباس ﷺ، وقول عطاء بن يسار (78).
واستدل لهذا القول بما روي عن عبد الله ابن عباس -رضي الله عنهما- أَنَّ سُورَةَ الصَّفِّ، نَزَلَتْ بِمَكَّةَ (79).
 وانتقد الشوكاني هذه الرواية بقوله: "ولعل هذا لا يصح عنه" (80)، ولم يذكر علة عدم صحته، ولعل ذلك يرجع إلى أن معاني السورة لا تنسجم مع كونها مكية؛ لأن فيها حصاً على القتال، والقتال إنما فرض في المدينة، ولأن غالب ما في القرآن الكريم من النداء بـ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) نزل في المدينة المنورة، كما أنه قد روي عنه ﷺ خلاف هذه الرواية.

ثالثاً: الترجيح:

الذي يظهر لي أن القول الأول هو الراجح؛ لورد الأدلة في ذلك، فحديث عبد بن سلام ﷺ صحيح كما تقدّم؛

(75) أخرجه أحمد في المسند، حديث عبد الله بن سلام ﷺ، ج 39، 205، رقم 23788، والدارمي أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، (المملكة العربية السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ط 1، 1412هـ-2000م)، كتاب الجهاد، باب الجهاد في سبيل الله أفضل الأعمال، ج 3، ص 1545، رقم 2435، والترمذي في السنن، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الصف، ج 5، ص 412، رقم 3309، والطبراني في المعجم الكبير، باب العين، ج 13، ص 169، رقم 406، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب الجهاد، ج 2، ص 78، رقم 2385، والبيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي في السنن الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 3، 1424هـ-2003م)، كتاب السير، باب في فضل الجهاد في سبيل الله، ج 9، ص 269، رقم 18500، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

(76) نسبه السيوطي في الدر المنثور (148/8) لابن مَرْذُوقِهِ.

(77) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج 26، ص 339، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 5، ص 301، والعليمي، فتح الرحمن في تفسير القرآن، ج 7، ص 38.

(78) ينظر: النحاس، الناسخ والمنسوخ، ص 746، والثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج 26، ص 339، والجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور، ج 4، ص 1621، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 5، ص 301، وابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج 4، ص 276.

(79) أخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ ص 745.

(80) الشوكاني، فتح القدير، ج 5، ص 261.

فَيُخْتَجُّ به على كونها مدنية، كما أن نظم الآيات ومعانيها يتفق مع ضوابط المدني؛ فالخص على الجهاد والحديث عنه من خصائص المدني؛ لأن الجهاد لم يفرض بمكة، وإنما فرض بالمدينة، يضاف إلى ذلك أن هذا قول أكثر العلماء، وهذا يبعث الاطمئنان في النفس لترجيح هذا القول، وما استدل به للقول للثاني فلعله لا يصح عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

المطلب الخامس: ترجيحه القول بمدينة الجمعة.

أولاً: نص كلام ابن الفرس في المسألة:

قال ابن الفرس: "وهي مدنية، وقيل مكية، والأول أصح؛ لأن قصة اليهود لم تكن قط بمكة، وكذلك إقامة الجمعة لم تكن قط بمكة"⁽⁸¹⁾.

ثانياً: دراسة المسألة:

اختلف أهل العلم في سورة الجمعة هل هي مكية أم مدنية؟ على قولين، وبيانهما على النحو الآتي:

القول الأول: إن السورة مدنية كلها، واختاره ابن الفرس، وهو قول ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم ومجاهد وعكرمة والحسن وقتادة، وبه قال ابن قتيبة والماتريدي والسمرقندي وابن أبي زمنين والثعلبي ومكي بن أبي طالب وابن حزم والواحدي والجرجاني والسمعاني وأبو حفص النسفي والزحشري وابن عطية والبيضاوي والنسفي والخازن وأبو حيان وابن كثير والثعالبي والسيوطي والعليمي والشوكاني والألوسي، وهو مذهب جماهير العلماء⁽⁸²⁾، وحكى الإجماع عليه ابن الجوزي والعز ابن عبد السلام والقرطبي والفيروزآبادي والبقاعي⁽⁸³⁾، ولكن حكاية الإجماع غير

(81) ابن الفرس، أحكام القرآن، ج3، ص556.

(82) ينظر: ابن قتيبة، غريب القرآن، ص465، والماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج10، ص3، والسمرقندي، بحر العلوم، ج3، ص361، وابن أبي زئيم، تفسير القرآن العزيز، ج4، ص390، والثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج26، ص369، والقيرواني مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج11، ص7453، وابن حزم الظاهري، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، ص60، والواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج4، ص294، والجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور، ج4، ص1623، والسمعاني، تفسير القرآن، ج5، ص430، والنسفي، التيسير في التفسير، ج14، ص415، والزحشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4، ص529، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص306، والرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ج30، ص537، والبيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5، ص211، والنسفي حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، (بيروت: دار الكلم الطيب، ط1، 1419هـ-1998م)، ج3، ص479، والخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، ج4، ص289، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج10، ص171، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج8، ص141، والثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج5، ص428، والبقاعي، مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، ج3، ص83، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص51، والعليمي، فتح الرحمن في تفسير القرآن، ج7، ص48، والشوكاني، فتح القدير، ج5، ص267، والألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج14، ص287.

(83) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج4، ص280، والعز ابن عبد السلام، تفسير القرآن، ج3، ص316، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج18، ص91، والفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، (مصر: المجلس

صحيحة؛ لوجود الخلاف.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

1. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ فأنزلت عليه سورة الجمعة: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: 3]، قال: قلت: من هم يا رسول الله؟ فلم يراجعه حتى سأل ثلاثاً، وفيما سلمان الفارسي، وضع رسول الله ﷺ يده على سلمان، ثم قال: «لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَ الثُّرَيَّا، لَنَالَهُ رِجَالٌ - أَوْ رَجُلٌ - مِنْ هَؤُلَاءِ»⁽⁸⁴⁾، ووجه الدلالة أن إسلامه ﷺ كان بعد الهجرة بمدة باتفاق⁽⁸⁵⁾، وَضَعَفَ ابن عطية هذا الاستدلال محتجاً بأن أبا هريرة رضي الله عنه إنما أسلم أيام خيبر⁽⁸⁶⁾.

2. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما- قال: "نزلت سُورَةُ الْجُمُعَةِ بِالْمَدِينَةِ"⁽⁸⁷⁾، ومثله روي عن ابن مسعود رضي الله عنه⁽⁸⁸⁾.

3. أن أمر اليهود المشار إليه بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجمعة: 6] لم يكن قط إلا بالمدينة⁽⁸⁹⁾.

4. أن قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثَوَدْتُمْ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9-11] هو لإقامة الجمعة، ولم يكن أمر الجمعة قط بمكة، إنما كان بالمدينة⁽⁹⁰⁾.

5. أن قصة أمر الانفضاض من الجمعة إلى التجارة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْجَةً أَوَّلُهَا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: 11] لم يكن بمكة، ولا مربة في كونه بالمدينة⁽⁹¹⁾.

وانتقد السيوطي القول بأن الجمعة لم تكن إلا بالمدينة، مدعياً أن الجمعة فرضت بمكة، وأن آية الجمعة نزلت في المدينة⁽⁹²⁾؛ لحديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: كنت قائد أبي حين ذهب بصره، فكنت إذا خرجت به

الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ج 1، ص 464.

(84) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله: {وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ} [الجمعة: 3]، ج 4، ص 1858، رقم 4615، ومسلم في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -، باب فضل فارس، ج 4، ص 1972، رقم 2546.

(85) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 1، ص 51، والألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 14، ص 287.

(86) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 5، ص 306.

(87) عزاه السيوطي في الدر المنثور ج 8، ص 151 لابن الضريس والنحاس وابن مردويه والبيهقي في الدلائل.

(88) عزاه السيوطي في الدر المنثور ج 8، ص 151 لابن ابن مردويه.

(89) ينظر: ابن الفرس، أحكام القرآن، ج 3، ص 556، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 10، ص 171، والألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 14، ص 287.

(90) ينظر: المصادر السابقة نفسها، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 5، ص 306.

(91) ينظر: المصادر السابقة نفسها.

(92) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 1، ص 134.

إلى الجمعة فسمع الأذان استغفر لأبي أُمَامَةَ أسعد بن زرارة، ودعا له، فمكثت حيناً أسمع ذلك منه، ثم قلت في نفسي: والله إِنَّ دَا لَعَجَزُ، إني أسمعُه كلما سمع أذان الجمعة يستغفر لأبي أُمَامَةَ، ويصلي عليه، ولا أسأله عن ذلك لم هو؟ فخرجت به كما كنت أخرج به إلى الجمعة، فلما سمع الأذان استغفر كما كان يفعل، فقلت له: يا أبتاه، أرايتك صلاتك على أسعد بن زرارة كلما سمعت النداء بالجمعة لم هو؟ قال: "أَيُّ بُيٍّ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى بِنَا صَلَاةَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ" ... الأثر (93).

قلت: والخلاف في كون الجمعة فرضت بمكة أو المدينة لا يؤثر على القول بأن السورة مدينة؛ لأن القائل بأن الجمعة فرضت بمكة يرى أن السورة نزلت في المدينة؛ فيتفق القولان.

القول الثاني: إن السورة مكية كلها، وبه قال عطاء بن يسار، وحكي ذلك عن ابن عباس ومجاهد (94). ولم أهتم -في حدود اطلاعي- إلى مستند هذا القول، ولعله استند إلى حديث كعب بن مالك رضي الله عنه المذكور قريباً، وعلى الرواية المنقولة عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، فحديث كعب فيه أنهم صلوا الجمعة قبل الهجرة ﷺ، ففهم منه أن السورة نزلت قبل ذلك، والله أعلم.

ثالثاً: الترجيح:

الذي يظهر لي أن القول الأول هو الراجح؛ لأن حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين، وهو صريح في كونها نزلت بعد الهجرة، يضاف إلى ذلك أن الحديث في السورة عن اليهود يُقَوِّي القول بأنها مدنية؛ كما أن الأمر بالسعي إلى الجمعة وقصة أمر الانفضاض منها إلى التجارة لم يكن في مكة، وإنما كان في المدينة، ولم يُؤَثَّرْ عن النبي ﷺ أنه جمع الصحابة للجمعة أو صلّاهم في مكة، وإنما كان ذلك في المدينة.

المطلب السادس: ترجيحه القول بمكية سورة البينة.

أولاً: نص كلام ابن الفرس في المسألة:

(93) أخرجه ابن أبي شيبة أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، المصنف، (الرياض، السعودية: دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، ط 1، 1436هـ-2015م)، كتاب الأوائل، باب أول ما فعل ومن فعله، ج 20، ص 122، رقم 38490، وأبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، السنن، (سوريا، ولبنان: دار الرسالة العالمية، ط 1، 1430هـ-2009م)، كتاب الصلاة، باب الجمعة في القرى، ج 2، ص 296، رقم 1069، وابن ماجه في السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في فرض الجمعة، ج 1، ص 343، رقم 1082، واللفظ له، والطبراني في المعجم الكبير، باب الكاف، ج 19، ص 91، رقم 176، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب الجمعة، ج 1، ص 417، رقم 1039، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وقال الألباني محمد ناصر الدين في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط 2، 1405هـ-1985م)، ج 3، ص 67: "حديث حسن".

(94) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ج 5، ص 430، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 5، ص 306، والطبري شرف الدين الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، (دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط 1، 1434هـ-2013م)، ج 15، ص 400، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 10، ص 171، والألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 14، ص 287.

قال ابن الفرس: "اختلف فيها، فقليل: مكية، وقيل: مدنية، والأول أشهر" (95).

ثانيًا: دراسة المسألة:

اختلف العلماء هل سورة البينة مكية أم مدنية؟ على قولين على النحو الآتي:

القول الأول: إنها مكية، واختاره ابن الفرس، وهو قول ابن الزبير وعائشة رضي الله عنهما وعطاء بن يسار ويحيى بن سلام، وقَدَّمَهُ الزمخشري، واختاره ابن عطية والثعالبي ونعتوه بالأشهر (96)، ونسبه ابن عطية والثعالبي وأبو حيان إلى جمهور المفسرين، وليس بصحيح، بل الجمهور على أن السورة مدنية.

واستدلوا للقول بأنها مكية بما روي عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: "نَزَلَتْ سُورَةُ (لَمْ يَكُنْ) بِمَكَّةَ" (97).

القول الثاني: إنها مدنية، وهو مروى عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، وبه قال الماتريدي والسمرقندي وابن أبي زمنين والثعلبي والماوردي وابن حزم والواحدى والجرجاني وأبو حفص النسفي والمُجَاشِعي وابن جزي والطبي وكثير والزرکشي والحداد اليمني والسيوطي والعليمي والخفاجي والخلوتي والشوكاني والألوسي والقاسمي، وهو مذهب الجمهور (98).

واستدلوا لهذا القول بما يأتي:

(95) ابن الفرس، أحكام القرآن، ج3، ص623.

(96) ينظر: الماوردي، النكت والعيون، ج6، ص315، والواحدى، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج4، ص538، والزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4، ص781، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص507، وابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج4، ص475، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج10، ص517، والسيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ج8، ص585.

(97) عزاه السيوطي في الدر المنثور ج8، ص585 لابن مَرْكُوبِهِ.

(98) ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج10، ص588، والسمرقندي، بحر العلوم، ج3، ص498، وابن أبي زَمَنِين، تفسير القرآن العزيز، ج5، ص151، والثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج30، ص121، والماوردي، النكت والعيون، ج6، ص315، وابن حزم الظاهري، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، ص66، والواحدى، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج4، ص538، والجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسور، ج4، ص1749، والنسفي، التيسير في التفسير، ج15، ص433، والمُجَاشِعي، النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، ص100، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص507، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج20، ص138، وابن جزي أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، (بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1416هـ)، ج2، ص501، والطبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ج16، ص526، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج8، ص435، والزرکشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص194، والحداد أبو بكر بن علي بن محمد الحداد الزبيدي، كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل، (إربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي، ط1، 2008م)، ج6، ص537، والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج1، ص54، والعليمي، فتح الرحمن في تفسير القرآن، ج7، ص411، والخفاجي، عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، ج8، ص384، والخلوتي أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي، روح البيان، (بيروت: دار الفكر) ج10، ص486، والشوكاني، فتح القدير، ج5، ص578، والألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج15، ص424، والقاسمي، محاسن لتأويل، ج9، ص520.

1. عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "نَزَلَتْ سُورَةُ (لَمْ يَكُنْ) بِالْمَدِينَةِ" (99).
2. عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بن كعب حين أنزلت ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾»، قَالَ: وَقَدْ سَمَّيْتَنِي؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَبَكَى (100)، ووجه الدلالة أن الحديث صريح في أمر الله تعالى النبي ﷺ أن يقرأ سورة البينة على أبي بن كعب رضي الله عنه، وأبي صحابي أنصاري خزرجي من بني النجار (101)، وفي هذا دلالة على أن السورة نزلت في المدينة.

ثالثاً: الترجيح:

الذي يظهر أن القول الثاني هو الراجح؛ لأن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه صحيح صريح في سبب النزول، وأبي بن كعب رضي الله عنه من الأنصار، كما أن السورة ذكرت أهل الكتاب، والحديث عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى إنما كان في العهد المدني، وأما ما استدلل به أصحاب القول الثاني فلا ينهض لمعارضة حديث أنس رضي الله عنه الصحيح، ثم إن جمهور المفسرين والعلماء على أن السورة نزلت بالمدينة المنورة كما تقدّم.

الخاتمة (أهم النتائج، والتوصيات)

أولاً: أهم النتائج:

1. أن الإمام ابن الفرس ميّز المكي من المدني في كتابه أحكام القرآن من خلال التعريف المشهور عند العلماء، وهو أن المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعد الهجرة.
2. أن سورة الفتح مدنية بلا خلاف، وما ذكره الإمام ابن الفرس من الخلاف إنما في مكان نزولها ووقته، وهذا لا يؤثر في كونها مدنية؛ لأنها نزلت بعد الهجرة.
3. أن الإمام ابن الفرس رجّح مذهب جمهور العلماء الذي ينص على مدنية سور: الفتح والصف والجمعة، ورجح مذهب الجمهور في مكية سورتي: يس والرحمن.
4. أن الإمام الفرس خالف مذهب جمهور العلماء الذي ينص على مدنية سورة البينة، ورجح كونها مكية، والصواب ما عليه الجمهور.

(99) عزاه السيوطي في الدر المنثور ج8، ص585 لابن مذكّويه.

(100) أخرجه أحمد في المسند حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ج21، ص357، رقم 13884، والنسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م)، كتاب التفسير، سورة البينة، ج10، ص342، رقم 11627، وأصله في الصحيحين بدون لفظ "حين أنزلت"، أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه، ج3، ص1385، رقم 3598، ومسلم في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنه، باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار رضي الله عنه، ج4، ص1915، رقم 799.

(101) ينظر: ابن سعد محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ-1990م)، ج3، ص378، وابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (مصر: مكتبة نضرة مصر، 1380هـ-1960م)، ج1، ص65.

5. نسبة القول بمدنية سورة (الرحمن) لابن مسعود رضي الله عنه خطأ، والأظهر خلافه؛ لأنه رضي الله عنه جهر بالسورة في مكة.
6. ادّعى ابن حجر أنه وقع الاتفاق في الاصطلاح بالملكي والمدني على أن المكّي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعد الهجرة، ودعوى الاتفاق غير مسلم بها؛ للخلاف الحاصل، إلا إذا أراد أن الاتفاق حصل بعد ذلك في القرون المتأخرة بعد عصر الخلاف.
7. معرفة المكّي والمدني لم يردّ به نص، والعمدة في ذلك على حفظ الصحابة رضي الله عنهم.
8. ادّعى الماوردي والعز ابن عبد السلام أن القول بمدنية سورة (الصف) هو قول الجميع، ولا يُسلّم لهما بذلك؛ للخلاف الحاصل.
9. حكى ابن الجوزي والعز ابن عبد السلام والقرطبي والفيروزآبادي والبقاعي الإجماع على مدنية سورة (الجمعة)، ولكن حكاية الإجماع غير صحيحة؛ لوجود الخلاف.
10. نسب ابن عطية والثعالبي وأبو حيان القول بمكية سورة (البينة) إلى جمهور المفسرين، وليس بصحيح؛ فالجمهور على أن السورة مدنية.

ثانيًا: التوصيات:

أوصي بدراسة ترجيحات المفسرين في كتب أحكام القرآن فيما يتعلق ببعض أنواع علوم القرآن؛ كالمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، وغيرها

REFERENCES (المصادر والمراجع)

- [1] Ibn al-Abbār, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Abī Bakr al-Quḍā’ī al-Balansī, (1415h-1995m), al-Takmilah li-kitāb al-ṣilah, al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Salām al-Harrās, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah.
- [2] al-Azharī, Abū Maṣṣūr Muḥammad ibn Aḥmad ibn al-Harawī, (2001M), Tahdhīb al-lughah, al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī.
- [3] Ismā‘īl, Muḥammad Bakr, (1419h-1999m), Dirāsāt fī ‘ulūm al-Qur’ān, (al-Ṭab‘ah al-thāniyah), Dār al-Manār.
- [4] al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn, (1405h-1985m), Irwā’ al-ghalīl fī takhrīj aḥādīth Manār al-Sabīl, ishrāf : Zuhayr al-Shāwīsh, (al-Ṭab‘ah al-thāniyah), Bayrūt : al-Maktab al-Islāmī.
- [5] al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn, (1422h-2002m), Silsilat al-aḥādīth al-ṣaḥīḥah wa-shay’ min fiqhīhā wa-fawā’iduhā, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), al-Riyāḍ : Maktabat al-Ma‘ārif lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- [6] al-Alūsī, Abū al-Faḍl Shihāb al-Dīn al-Sayyid Maḥmūd al-Baghdādī, (1415h-1994m), Rūḥ al-ma‘ānī fī tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm wa-al-Sab‘ al-mathānī, ḍabaṭahu wa-ṣaḥḥaḥahu : ‘Alī ‘Abd al-Bārī ‘Aṭīyah, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [7] Ayyūb, Ḥasan Muḥammad, (1425h-2004m), al-ḥadīth fī ‘ulūm al-Qur’ān wa-al-ḥadīth, (al-Ṭab‘ah al-thāniyah), al-Iskandarīyah : Dār al-Salām.
- [8] al-Bukhārī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Ismā‘īl al-Ju‘fī, (1414h-1993m), Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, al-muḥaqqiq : Muṣṭafā Dīb al-Bughā, (al-Ṭab‘ah al-khāmisah), Dimashq : Dār Ibn Kathīr, wa-Dār al-Yamāmah.
- [9] al-Barzanjī, Muḥammad ibn Ṭāhir, (1428h-2007m), Ṣaḥīḥ wa-ḍa‘īf Tārīkh al-Ṭabarī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Dimashq : Dār Ibn Kathīr.
- [10] al-Biqā‘ī, Ibrāhīm ibn ‘Umar ibn Ḥasan al-Rabāṭ ibn ‘Alī, (1408h-1987m) Maṣā‘id al-naẓar lil-ishrāf ‘alā Maqāṣid al-suwar, wa-yusammā : al-Maqṣad al-Asmā fī muṭābiqah ism kull Sūrat llmsmā, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), al-Riyāḍ : Maktabat al-Ma‘ārif.
- [11] al-Bayḍāwī, Nāṣir al-Dīn Abū Sa‘īd ‘Abd Allāh ibn ‘Umar al-Shīrāzī, (1418h), Anwār al-tanzīl wa-asrār al-ta’wīl, al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Abd al-Raḥmān al-Mar‘ashlī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī.
- [12] al-Bayhaqī, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ‘Alī, (1405h-1985m), Dalā’il al-Nubūwah, waththaqa uṣūluha wa-kharraja ḥadīthahu wa-‘allaqa ‘alayhi : D / ‘Abd al-Mu‘ṭī Qal‘ajī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

- [13] al-Bayhaqī, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ‘Alī, (1424h-2003m), al-sunan al-Kubrā, al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, (al-Ṭab‘ah al-thālithah), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [14] al-Bayhaqī, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn, (1421h-2000m), sha‘b al-īmān, al-muḥaqqiq : Abū Hājar Muḥammad al-Sa‘īd ibn Basyūnī Zaghlūl, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [15] al-Tirmidhī, Abū ‘Īsā Muḥammad ibn ‘Īsā ibn sawrh ibn Mūsā, (1395h-1975m), al-sunan, taḥqīq wa-ta‘līq : Aḥmad Muḥammad Shākir wa-Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī wa-Ibrāhīm ‘Aṭwah ‘Awad, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), Miṣr : Sharikat Maktabat wa-Maṭba‘at Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī.
- [16] al-Tha‘ālibī, Abū Zayd ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Makhḷūf, (1418h), al-Jawāhir al-ḥisān fī tafsīr al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Alī Mu‘awwad wa-‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
- [17] al-Tha‘labī, Abū Ishāq Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm, (1422h-2002m) al-kashf wa-al-bayān ‘an tafsīr al-Qur’ān, taḥqīq : al-Imām Abī Muḥammad ibn ‘Āshūr, murāja‘at wa-tadqīq : Nazīr al-Sā‘idī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
- [18] al-Jurjānī, Abū Bakr ‘Abd al-Qāhir ibn ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad, (1429h-2008m), Daraj alddrr fī tafsīr al’āyi wa-al-suwar, dirāsah wa-taḥqīq : Walīd ibn Aḥmad ibn Ṣālīḥ al-Ḥusayn w’yād ‘Abd al-Laṭīf al-Qaysī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Barīṭāniyā : Majallat al-Ḥikmah.
- [19] Ibn Juzayy, Abū al-Qāsim Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Juzayy, (1416h), al-Tas’hīl li-‘Ulūm al-tanzīl, al-muḥaqqiq : ‘Abd Allāh al-Khālīdī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Sharikat Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam.
- [20] Ibn al-Jawzī, Jamāl al-Dīn Abū al-Faraj ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Alī ibn Muḥammad, (1422h), Zād al-Musayyar fī ‘ilm al-tafsīr, al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kitāb al-‘Arabī.
- [21] al-Jawharī, Abū Naṣr Ismā‘īl ibn Ḥammād al-Fārābī, (1407h-1987m), al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah, al-muḥaqqiq : Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār, (al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah), Bayrūt : Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn.
- [22] Ḥājji Khalīfah, Muṣṭafā ibn ‘Abd Allāh, (2010m), Sullam al-wuṣūl ilā Ṭabaqāt al-fuḥūl, al-muḥaqqiq : Maḥmūd ‘Abd al-Qādir al-Arnā’ūt, (Dawwin Ṭab‘ah), Istānbūl : Maktabat Irsikā.
- [23] al-Ḥākim al-Nīsābūrī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, (1411h-1990m), al-Mustadrak ‘alā al-ṣaḥīḥayn, dirāsah wa-taḥqīq : Muṣṭafā ‘Abd al-Qādir, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [24] Ibn Hajar al-‘Asqalānī, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ‘Alī ibn Muḥammad ibn Hajar, (1443h-2021m), Tahdhīb al-Tahdhīb, aṣl al-taḥqīq : (15) Risālat mājistūr, Kullīyat al-

- ḥadīth al-Sharīf bi-al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), al-Imārāt : Jam‘īyat Dār al-Barr.
- [25] Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ‘Alī ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Ḥajar, (Dawwin Tārīkh), al-‘ujāb fī bayān al-asbāb, al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Ḥakīm Muḥammad al-Anīs, (Dawwin Ṭab‘ah), al-Sa‘ūdīyah : Dār Ibn al-Jawzī
- [26] al-Ḥaddād, Abū Bakr ibn ‘Alī ibn Muḥammad alzzabydy, (2008M), Kashf al-tanzīl fī taḥqīq al-mabāḥith wa-al-ta’wīl, al-muḥaqqiq : Hishām ibn ‘Abd al-Karīm al-Badrānī al-Mawṣilī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Irbid, al-Urdun : Dār al-Kitāb al-Thaqāfi, (sammāh al-muḥaqqiq : al-tafsīr al-kabīr tafsīr al-Qur’ān al-‘Azīm, w‘zāh lil-Imām al-Ṭabarānī, wa-al-ṣawāb mā dhukr).
- [27] Ibn Ḥazm al-Zāhirī, Abū Muḥammad ‘Alī ibn Aḥmad ibn Sa‘īd ibn Ḥazm, (Dawwin Tārīkh), al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām, Qūbilat ‘alā al-Ṭab‘ah allatī ḥaqqaqahā al-Shaykh Aḥmad Muḥammad Shākir, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār al-Āfāq al-Jadīdah.
- [28] Ibn Ḥazm al-Zāhirī, Abū Muḥammad ‘Alī ibn Aḥmad ibn Sa‘īd ibn Ḥazm al-Andalusī al-Qurtubī, (1406h-1986m), al-Nāsikh wa-al-mansūkh fī al-Qur’ān al-Karīm, al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Ghaffār Sulaymān al-Bindārī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [29] al-Ḥarbī, Ḥusayn ibn ‘Alī ibn Ḥusayn, (1417h), Qawā‘id al-tarjīḥ ‘inda al-mufasssīrīn, (al-Ṭab‘ah al-ūlā) al-Riyāḍ : Dār al-Qāsim.
- [30] Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf, (1420h-2000m), al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr, bi-‘ināyat : Ṣidqī Muḥammad Jamīl al-‘Atṭār wa-Zuhayr Ju‘ayd w‘rfān al-‘Ashshā ḥsswnh, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār al-Fikr.
- [31] al-Khāzin, ‘Alā’ al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn ‘Umar alshyḥy, (1415h), Lubāb al-ta’wīl fī ma‘ānī al-tanzīl, taṣḥīḥ : Muḥammad ‘Alī Shāhīn, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [32] Ibn al-Khaṭīb, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad al-Salmānī allwshy al-Andalusī al-shahīr bi-lisān al-Dīn Ibn al-Khaṭīb, (1424h), al-iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [33] al-Khaṭīb al-Iskāfī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Aṣbahānī, (1422h-2001m), Durrat al-tanzīl wa-ghurra al-ta’wīl, dirāsah wa-taḥqīq wa-ta’līq : Muḥammad Muṣṭafā Āyḍīn, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Jāmi‘at Umm al-Qurā, Wizārat al-Ta‘līm al-‘Ālī Silsilat al-rasā’il al-‘Ilmīyah al-mūṣā bi-hā (30), Ma‘had al-Buḥūth al-‘Ilmīyah.
- [34] al-Khaṭīb, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Umar al-Miṣrī al-Ḥanafī, (Dawwin Tārīkh), ‘Ināyat al-Qāḍī wa-kifāyat al-Rāḍī ‘alā tafsīr al-Bayḍāwī, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār Ṣādir.
- [35] al-Khalwatī, Abū al-Fidā’ Ismā‘īl Ḥaqqī ibn Muṣṭafā al-Istānbūlī, (Dawwin Tārīkh), Rūḥ al-Bayān, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār al-Fikr.

- [36] al-Dārimī, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Samarqandī, (1412h-2000m), Musnad al-Dārimī al-ma‘rūf bi- (Sunan al-Dārimī), taḥqīq : Ḥusayn Salīm Asad al-Dārānī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā) al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah : Dār al-Mughnī lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- [37] Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ash‘ath al-Azdī al-Sijistānī, (1430h-2009m), al-sunan, al-muḥaqqiq : Shu‘ayb al-Arnā‘ūt wa-Muḥammad Kāmil Qarah bily, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Lubnān, wa-Sūriyā : Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah.
- [38] al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad, (1424h-2003m), Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-a‘lām, ḥaqqaqahu wa-ḍabaṭa naṣṣahu wa-‘allaqa ‘alayhi : Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī.
- [39] al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad, (1425h-2004m), Tadhīb al-kamāl fī Asmā’ al-rijāl, taḥqīq : Ghunaym ‘Abbās Ghunaym wjmjdy al-Sayyid Amīn, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Miṣr : al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr.
- [40] al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān, (1405h-1985m), Siyar A‘lām al-nubalā’, al-muḥaqqiq : Ḥusayn Asad wsh‘yb al-Arnā‘ūt wa-Muḥammad Na‘īm al-rqswsy wa-Ibrāhīm al-Zaybaq wbsḥār Ma‘rūf wa-ghayrihim, (al-Ṭab‘ah al-thālithah), Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.
- [41] al-Rāzī, Fakhr al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Umar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Taymī, (1420h), Mafātīḥ al-ghayb = al-tafsīr al-kabīr, (al-Ṭab‘ah al-thālithah), Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
- [42] al-Rūmī, Fahd ibn ‘Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān, (1424h-2003m), Dirāsāt fī ‘ulūm al-Qur’ān al-Karīm, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), Ḥuqūq al-ṭab‘ mahfūzah lil-mu’allif.
- [43] al-Zuhaylī, Muḥammad Muṣṭafá, (1427h-2006m), al-Wajīz fī uṣūl al-fiqh al-Islāmī : al-Madkhal, al-maṣādir, al-ḥukm al-shar‘ī, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), Dimashq : Dār al-Khayr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, wa-Qaṭar : Wizārat al-Awqāf, Idārat al-Shu‘ūn al-Islāmīyah.
- [44] al-Zurqānī, Muḥammad ‘Abd al-‘Azīm, (Dawwin Tārīkh), Manāhil al-‘Irfān fī ‘ulūm al-Qur’ān, (al-Ṭab‘ah al-thālithah), Miṣr : Maṭba‘at ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh.
- [45] al-Zarkashī, Badr al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Bahādur, (1414h-1994m), al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Dār al-Kutubī.
- [46] al-Zarkashī, Badr al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Bahādur, (1376h-1957m), al-burhān fī ‘ulūm al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Miṣr : Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh.
- [47] al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar ibn Aḥmad, (1407h-1987m), al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl wa-‘uyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta’wīl, ḍabaṭahu wa-

- ṣaḥḥaḥahu wa-rattabahu : Muṣṭafá Ḥusayn Aḥmad, (al-Ṭab‘ah al-thālithah), al-Qāhirah : Dār al-Rayyān lil-Turāth, wa-Bayrūt : Dār al-Kitāb al-‘Arabī.
- [48] Ibn Abī zamanīn, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Ilbīrī, (1423h-2002m), tafsīr al-Qur’ān al-‘Azīz, al-muḥaqqiq : Abū ‘Abd Allāh Ḥusayn ibn ‘Ukāshah wa-Muḥammad ibn Muṣṭafá al-Kanz, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), al-Qāhirah : al-Fārūq al-ḥadīthah.
- [49] al-Sarakhsī, Shams al-a’immah Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl, (1971m), sharḥ al-siyar al-kabīr, (Dawwin Ṭab‘ah), al-Sharikah al-Sharqīyah Il’lānāt.
- [50] Ibn Sa’d, Muḥammad ibn Sa’d ibn Manī‘ al-Hāshimī al-Baṣrī, (1410h-1990m), al-Ṭabaqāt al-Kubrā, dirāsah wa-taḥqīq : Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [51] al-Sam‘ānī, Abū al-Muzaḥḥar Maṣṣūr ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Jabbār, (1418h-1997m), tafsīr al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : Yāsir ibn Ibrāhīm wghnym ibn ‘Abbās ibn Ghunaym, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), al-Riyāḍ : Dār al-waṭan.
- [52] al-Sam‘ānī, Abū al-Muzaḥḥar Maṣṣūr ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Jabbār ibn Aḥmad al-Marwazī, (1418h-1999m), qawāṭi‘ al-adillah fī al-uṣūl, al-muḥaqqiq : Muḥammad Ḥasan Muḥammad Ḥasan Ismā‘īl al-Shāfi‘ī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [53] al-Samarqandī, Abū al-Layth Naṣr ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Ibrāhīm, (1413h-1993m), Baḥr al-‘Ulūm, taḥqīq wa-ta’līq : ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd wa-ghayrihi, (al-Ṭab‘ah al-ūlā) Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [54] al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, (1394h-1974m), al-Itqān fī ‘ulūm al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (Dawwin Ṭab‘ah), Miṣr : al-Hay‘ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb.
- [55] al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, (Dawwin Tārīkh), Bughyat al-wu‘āh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāh, al-muḥaqqiq : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (Dawwin Ṭab‘ah), Ṣaydā : al-Maktabah al-‘Aṣrīyah.
- [56] al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, (Dawwin Tārīkh), al-Durr al-manthūr fī al-tafsīr bi-al-ma’thūr, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār al-Fikr.
- [57] Abū Shuhbah, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Suwaylim, (1423h-2003m), al-Madkhal li-Dirāsāt al-Qur’ān al-Karīm, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), al-Qāhirah : Maktabah al-Sunnah.
- [58] al-Shawkānī, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Yamanī, (1414h), Faṭḥ al-qadīr, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Dimashq : Dār Ibn Kathīr, wa-Bayrūt : Dār al-Kalim al-Ṭayyib.
- [59] Ibn Abī Shaybah, Abū Bakr ‘Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Abī Shaybah al-‘Absī al-Kūfī, (1436h-2015m), al-muṣannaf, al-muḥaqqiq : Sa’d ibn Nāṣir ibn ‘Abd al-‘Azīz

- Abū Ḥabīb al-Shithrī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), al-Riyāḍ, al-Sa‘ūdīyah : Dār Kunūz Ishbīliyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- [60] al-Shaybānī, Abū ‘Abd Allāh Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad, (1403h-1983m), faḍā’il al-ṣaḥābah, al-muḥaqqiq : Waṣī Allāh Muḥammad ‘Abbās, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.
- [61] al-Shaybānī, Aḥmad ibn Ḥanbal, (1421h-2001m), al-Musnad, al-muḥaqqiq : Shu‘ayb al-Arnā’ūt wa-‘Ādil Murshid wa-ākharūn, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.
- [62] al-Ṣafadī, Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak ibn ‘Abd Allāh, (1420h-2000m), al-Wāfi bi-al-Wafayāt, al-muḥaqqiq : Aḥmad al-Arnā’ūt wtrky Muṣṭafā, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth.
- [63] al-Ṣan‘ānī, Abū Bakr ‘Abd al-Razzāq ibn Hammām ibn Nāfi‘ al-Ḥimyarī al-Yamānī, (1419H), tafsīr ‘Abd al-Razzāq, dirāsah wa-taḥqīq : Maḥmūd Muḥammad ‘Abduh, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [64] al-Ṣan‘ānī, Abū Bakr ‘Abd al-Razzāq ibn Hammām, (1437h-2013m), al-muṣannaf, taḥqīq wa-dirāsah : Markaz al-Buḥūth wa-tiqnīyat al-ma‘lūmāt, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), Miṣr wa-Lubnān : Dār al-ta’ṣīl.
- [65] al-Ṭabarānī, Abū al-Qāsim Sulaymān ibn Aḥmad ibn Ayyūb ibn Muṭayr al-Lakhmī al-Shāmī, (Dawwin Tārīkh), al-Mu‘jam al-kabīr, al-muḥaqqiq : Ḥamdī ibn ‘Abd al-Majīd al-Salafī, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), al-Qāhirah, Miṣr : Maktabat Ibn Taymīyah.
- [66] al-Ṭabarī, Abū Ja‘far Muḥammad ibn Jarīr, (1440h-2019m), Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Makkah al-Mukarramah : Dār al-Tarbiyah wa-al-Turāth.
- [67] al-Ṭayyār, Musā‘id ibn Sulaymān ibn Nāṣir, (1429h-2008m), al-muḥarrir fī ‘ulūm al-Qur’ān, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), Jiddah : Markaz al-Dirāsāt wa-al-Ma‘lūmāt al-Qur’ānīyah bi-Ma‘had al-Imām al-Shāṭibī.
- [68] al-Ṭībī, Sharaf al-Dīn al-Ḥusayn ibn ‘Abd Allāh, (1434h-2013m), Fattūḥ al-ghayb fī al-kashf ‘an qinā’ al-rayb, (wa-huwa Ḥāshiyat al-Ṭībī ‘alā al-Kashshāf), ḥaqqaqahu : nukhbah min al-bāḥithīn bi-ishrāf Jā’izat Dubayy lil-Qur’ān al-Karīm,
- [69] al-Mushrif al-‘āmm ‘alā al-ikhrāj al-‘Ilmī lil-Kitāb : Muḥammad ‘Abd al-Raḥīm Sulṭān al-‘ulamā’, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Dubayy : Jā’izat Dubayy al-Dawlīyah lil-Qur’ān al-Karīm.
- [70] Ibn ‘Abd al-Barr, Abū ‘Umar Yūsuf ibn ‘Abd Allāh ibn Muḥammad, (1380h-1960m), al-Istī‘āb fī ma‘rifat al-aṣḥāb, al-muḥaqqiq : ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī, (Dawwin Ṭab‘ah), Miṣr : Maktabat Nahḍat Miṣr
- [71] Ibn ‘Arafah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad Ibn ‘Arafah al-Warghamī al-Tūnisī al-Mālikī, (1986m), tafsīr Ibn ‘Arafah, al-muḥaqqiq : Ḥasan al-Mannā’ī, al-Ṭab‘ah al-ūlā), Tūnis : Markaz al-Buḥūth bi-al-Kullīyah al-Zaytūnah.

- [72] al-‘Izz, Abū Muḥammad ‘Izz al-Dīn ‘Abd al-‘Azīz ibn ‘Abd al-Salām al-Sulamī al-mulaqqab bslṭān al-‘ulamā’, (1416h-1996m), tafsīr al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : ‘Abd Allāh ibn Ibrāhīm al-Wahbī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār Ibn Ḥazm.
- [73] Ibn ‘Aṭīyah, Abū Muḥammad ‘Abd al-Ḥaqq ibn Ghālib ibn ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Aṭīyah al-Andalusī, (1422h), al-muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz, al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfi Muḥammad, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah.
- [74] ‘Aqīlah, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Sa‘īd, (1427h), al-ziyādah wa-al-Iḥsān fī ‘ulūm al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : aṣl Hādhā al-Kitāb majmū‘ah Rasā’il jāmi‘īyah mājistīr lil-asātidhah al-bāḥithīn : (Muḥammad Ṣafā’ Ḥaqqī wfhd ‘Alī al-nds
- [75] wa-Ibrāhīm Muḥammad al-Maḥmūd wmslḥ ‘Abd al-Karīm alsāmdy wa-Khālīd ‘Abd al-Karīm al-Lāḥim), (al-Ṭab‘ah al-ūlā) : al-Shāriqah, al-Imārāt : Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt bi-Jāmi‘at al-Shāriqah
- [76] al-‘Ulaymī, Mujīr al-Dīn ibn Muḥammad al-Maqdisī al-Ḥanbalī, (1430h-2009m), Fath al-Raḥmān fī tafsīr al-Qur’ān, i’tanā bi-hi ṭḥyqan wḍbṭan wtkhryjan : Nūr al-Dīn Ṭālib, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Sūriyā : Dār al-Nawādir.
- [77] al-Farāhīdī, Abū ‘Abd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ‘Amr ibn Tamīm, (Dawwin Tārīkh), Kitāb al-‘Ayn, al-muḥaqqiq : Maḥdī al-Makhzūmī wa-Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, (Dawwin Ṭab‘ah), Dār wa-Maktabat al-Hilāl.
- [78] Ibn al-Furs, Abū Muḥammad ‘Abd al-Mun‘im ibn ‘Abd al-Raḥīm al-Andalusī, (1427h-2006m), Aḥkām al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : Ṭāhā ibn ‘Alī Bū Sarīḥ wmnjyḥ bint al-Hādī al-Niffarī alswāyḥy wa-Ṣalāḥ al-Dīn Bū ‘Afif, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār Ibn Ḥazm.
- [79] al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn Abū Ṭāhir Muḥammad ibn Ya‘qūb, (Dawwin Tārīkh), Baṣā’ir dhawī al-Tamyīz fī Laṭā’if al-Kitāb al-‘Azīz, al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Alī al-Najjār, (Dawwin Ṭab‘ah), Miṣr : al-Majlis al-A‘lā lil-Shu‘ūn al-Islāmīyah, Lajnat Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī.
- [80] al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn Abū Ṭāhir Muḥammad ibn Ya‘qūb, (1421h-2000m), al-Bulghah fī tarājīm a’immat al-naḥw wa-al-lughah, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Dār Sa‘d al-Dīn lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘.
- [81] al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn ibn Muḥammad Sa‘īd ibn Qāsim al-Ḥallāq, (1418h), Maḥāsin al-ta’wīl, al-muḥaqqiq : Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah.
- [82] Ibn Qutaybah, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dīnawarī, (1398h-1978m), Gharīb al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : Aḥmad Ṣaqr, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah.
- [83] al-Qurṭubī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Anṣārī, (1384h-1964m), al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān, taḥqīq : Aḥmad al-Baraddūnī wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, (al-Ṭab‘ah al-thāniyah), Miṣr : Dār al-Kutub al-Miṣriyah.

- [84] al-Qushayrī, ‘Abd al-Karīm ibn Hawāzin ibn ‘Abd al-Malik, (Dawwin Tārīkh), Laṭā’if al-Ishārāt, al-muḥaqqiq : Ibrāhīm al-Basyūnī, (al-Ṭab‘ah al-thālithah), Miṣr : al-Hay‘ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb.
- [85] al-Qushayrī, Abū al-Ḥusayn Muslim ibn al-Ḥajjāj, (1374h-1955m), Ṣaḥīḥ Muslim, al-muḥaqqiq : Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī, (Dawwin Ṭab‘ah), al-Qāhirah : Maṭba‘at ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh.
- [86] al-Qayrawānī, Abū Muḥammad Makkī ibn Abī Ṭālib ḥammwsh al-Andalusī al-Qurṭubī, (1406h), al-Īdāḥ li-nāsikh al-Qur‘ān wa-mansūkhuh wa-ma‘rifat uṣūluḥu wa-ikhtilāf al-nās fihi, al-muḥaqqiq : Aḥmad Ḥasan Farahāt, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Jiddah : Dār al-Manārah.
- [87] al-Qayrawānī, Abū Muḥammad Makkī ibn Abī Ṭālib ḥammwsh al-Andalusī al-Qurṭubī, (1429h-2008m), al-Hidāyah ilā Bulūgh al-nihāyah fī ‘ilm ma‘ānī al-Qur‘ān wa-tafsīruh wa-aḥkāmuhū wa-jumal min Funūn ‘ulūmuhū, (al-Ṭab‘ah al-ūlā) al-Imārāt : majmū‘ah Rasā’il jāmi‘īyah bi-Kullīyat al-Dirāsāt al-‘Ulyā wa-al-Baḥth al-‘Ilmī, Jāmi‘at al-Shāriqah.
- [88] Kaḥḥālāh, ‘Umar Riḍā, (Dawwin Tārīkh), Mu‘jam al-mu‘allifīn, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, wa-Maktabat al-Muthannā.
- [89] Ibn Kathīr, ‘Imād al-Dīn Abū al-Fidā’ Ismā‘īl ibn ‘Umar ibn Kathīr al-Dimashqī, (1419h-1998m), tafsīr al-Qur‘ān al-‘Aẓīm, waḍ‘ ḥawāshīhi wa-‘allaqa ‘alayhi : Muḥammad Ḥusayn Shams al-Dīn, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [90] Ibn Kathīr, Abū al-Fidā’ Ismā‘īl ibn ‘Umar ibn Kathīr al-Qurashī al-Baṣrī thumma al-Dimashqī, (1416h), faḍā’il al-Qur‘ān, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Maktabat Ibn Taymīyah.
- [91] Ibn Mājah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī, (Dawwin Tārīkh), al-sunan, taḥqīq : Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī, (Dawwin Ṭab‘ah), Miṣr : Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah (Fayṣal ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī).
- [92] al-Māturīdī, Abū Manṣūr Muḥammad ibn Muḥammad ibn Maḥmūd, (1426h-2005m), Ta’wīlāt ahl al-Sunnah, al-muḥaqqiq : Majdī Bāslūm, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [93] al-Māwardī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Baṣrī al-Baghdādī, (Dawwin Tārīkh), al-Nukat wa-al-‘uyūn, al-muḥaqqiq : al-Sayyid ibn ‘Abd al-Maqṣūd ibn ‘Abd al-Raḥīm, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [94] al-mujāshī‘ī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn faḍḍāl ibn ‘Alī al-Qayrawānī, (1428h-2007m), al-Nukat fī al-Qur‘ān al-Karīm (fī ma‘ānī al-Qur‘ān al-Karīm wa-i‘rābuh), taḥqīq : ‘Abd Allāh ‘Abd al-Qādir al-Ṭawīl, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [95] majmū‘ah min al-asātidhah wa-al-‘ulamā’ al-mutakhaṣṣiṣīn, (1423h-2002m), al-Mawsū‘ah al-Qur‘ānīyah al-mutakhaṣṣiṣah, (Dawwin Ṭab‘ah), Miṣr : al-Majlis al-A‘lā lil-Shu‘ūn al-Islāmīyah.

- [96] al-Marrākushī, li-Abī ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Malik, (2012m), al-Dhayl wāltkmlh lktāby almwşwl wa-al-şilah, ḥaqqaqahu wa-‘allaqa ‘alayhi : Iḥsān ‘Abbās wa-Muḥammad ibn Sharīfah wbsḥār ‘Awwād Ma‘rūf, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Tūnis : Dār al-Gharb al-Islāmī.
- [97] al-Marrākushī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Malik al-Anṣārī al-Awsī, (1965m), al-safar al-khāmis min Kitāb al-Dhayl wāltkmlh lktāby almwşwl wa-al-şilah, al-muḥaqqiq : Iḥsān ‘Abbās, (Dawwin Ṭab‘ah), Bayrūt : Dār al-Thaqāfah.
- [98] al-Muqrī, Abū al-Qāsim Hibat Allāh ibn Salāmah ibn Naṣr ibn ‘Alī al-Baghdādī, (1404h), al-Nāsikh wa-al-mansūkh, al-muḥaqqiq : Zuhayr al-Shāwīsh wa-Muḥammad Kan‘ān, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : al-Maktab al-Islāmī.
- [99] alnbāhy, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn ‘Abd Allāh al-Judhāmī, (1403h-1983m), Tārīkh Quḍāh al-Andalus (al-Marqabah al-‘Ulyā fīman yastaḥiqq al-qaḍā’ wa-al-futyā), al-muḥaqqiq : Lajnat Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī fī Dār al-Āfāq al-Jadīdah, (al-Ṭab‘ah al-khāmisah), Bayrūt : Dār al-Āfāq al-Jadīdah.
- [100] al-Naḥḥās, Abū Ja‘far Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismā‘īl al-Murādī al-Naḥwī, (1421h), i‘rāb al-Qur’ān, waḍ‘ ḥawāshīhi wa-‘allaqa ‘alayhi : ‘Abd al-Mun‘im Khalīl Ibrāhīm, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah
- [101] al-Naḥḥās, Abū Ja‘far Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismā‘īl ibn Yūnus al-Murādī al-Naḥwī, (1408h), al-Nāsikh wa-al-mansūkh, al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Abd al-Salām Muḥammad, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), al-Kuwayt : Maktabat al-Falāḥ.
- [102] al-nisā’ī, Abū ‘Abd al-Raḥmān Aḥmad ibn Shu‘ayb, (1421h-2001m), al-sunan al-Kubrā, ḥaqqaqahu wa-kharraja aḥādīthahu : Ḥasan ‘Abd al-Mun‘im Shalabī (bi-musā‘adat Maktab taḥqīq al-Turāth fī Mu’assasat al-Risālah), (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.
- [103] al-Nasafī, Ḥāfīz al-Dīn Abū al-Barakāt ‘Abd Allāh ibn Aḥmad, (1419h-1998m), Madārik al-tanzīl wa-ḥaqā’iq al-ta’wīl, ḥaqqaqahu wa-kharraja aḥādīthahu : Yūsuf ‘Alī Budaywī, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kalim al-Ṭayyib.
- [104] al-Nasafī, Najm al-Dīn ‘Umar ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-Ḥanafī, (1440h-2019m), al-Taysīr fī al-tafsīr, al-muḥaqqiq : Māhir Adīb Ḥabūsh wa-ākharūn, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Turkiyā : Dār al-Lubāb lil-Dirāsāt wa-taḥqīq al-Turāth.
- [105] Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn Abū Muḥammad ‘Abd al-Malik ibn Hishām al-Ḥimyarī, (1375h-1955m), al-sīrah al-Nabawīyah, taḥqīq : Muṣṭafā al-Saqqā wa-Ibrāhīm al-Abyārī wa-‘Abd al-Ḥafīz Shalabī, (al-Ṭab‘ah al-thānīyah), Miṣr : Sharikat Maktabat wa-Maṭba‘at Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh.
- [106] al-Haythamī, Abū al-Ḥasan Nūr al-Dīn ‘Alī ibn Abī Bakr ibn Sulaymān, (1414h-1994m), Majma‘ al-zawā’id wa-manba‘ al-Fawā’id, al-muḥaqqiq : Ḥusām al-Dīn al-Qudsī, (Dawwin Ṭab‘ah), al-Qāhirah : Maktabat al-Qudsī.

- [107] al-Wāḥidī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Aḥmad ibn Muḥammad, (1411h), asbāb nuzūl al-Qur’ān, al-muḥaqqiq : Kamāl Basyūnī Zaghlūl, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- [108] al-Wāḥidī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Aḥmad ibn Muḥammad, (1430h), al-tafsīr al-basīṭ, aṣl taḥqīqihī : (15) Risālat duktūrāh bi-Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), al-Riyāḍ : ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah.
- [109] al-Wāḥidī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Aḥmad ibn Muḥammad, (1415h-1994m), al-Wasīṭ fī tafsīr al-Qur’ān al-Majīd, taḥqīq wa-ta‘līq : ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd wa-ghayrihi, (al-Ṭab‘ah al-ūlā), Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	‘	فَأَرْ	fārun
أ	(a,i,u)	أَحْكَام	aḥkāṃ
ب	b	بَابُ	bābun
ت	t	تَمْرٌ	tamr
ث	th	ثَلَاثُ	thalātha
ج	j	جَبَلٌ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيثُ	ḥadīth
خ	kh	خَالِدٌ	khālīd
د	d	دِينٌ	dīn
ذ	dh	مَذْهَبٌ	madhhab
ر	r	رَاهِبٌ	rāhib
ز	z	زَكِيٌّ	zakī
س	s	سَلَامٌ	salām
ش	sh	شَرَبَ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرٌ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَارٌ	ḍār
ط	ṭ	طَهُرَ	ṭahura
ظ	ẓ	ظَهَرَ	ẓohr
ع	‘	عَبْدٌ	‘abdun
غ	gh	غَيْبٌ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةٌ	Fātihah
ق	q	قَبَسٌ	qabas
ك	k	كِتَابٌ	kitāb

ل	l	لَيْلٍ	layl
م	m	مُنِيرٍ	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدَ	wa ^c ada
هـ	h	هَدَفَ	hadaf
ي	y	يُوسُفَ	Yūsuf

b. Short Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ	a	كَتَبَ	kataba
اِ	i	عَلِمَ	‘alima
اُ	u	غُلِبَ	ghuliba

c. Long Vowel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
اَ ، اِ	ā	عَالَمٌ ، فَتَى	‘ālam , fatā
يِ	ī	عَلِيمٌ ، دَاعِي	‘alīm , dā‘ī
وِ	ū	عُلُومٌ ، أُدْعُو	‘ulūm , ‘ud‘ū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَوْ	aw	أَوْلَادٌ	aulād
أَيَّ	ay	أَيَّامٌ	ayyam
إِيَّ	iy	إِيَّكَ	iyyāka